الأمم المتحدة S/PV.9963

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9963**

الأربعاء، 23 تموز/يوليه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد دار	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد توتانغي
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	ستاماتيكوس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-19901 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بأصحاب المعالي الوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. يؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

معروض على كل عضو قائمة بالمتكلمين الذين طلبوا المشاركة في مناقشة اليوم وفقاً للمادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فضلاً عن الممارسة السابقة للمجلس في هذا الصدد. ونقترح دعوتهم للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): أقدم إحاطة لمجلس الأمن اليوم في الوقت الذي تتواصل فيه المحادثات المكثفة حول اتفاق محتمل لوقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن. ومن الضروري أن يؤدي ذلك إلى نهاية دائمة للحرب وإطلاق سراح جميع الرهائن. لقد حان الوقت منذ فترة طويلة لإنهاء القتال، وعودة الرهائن إلى ديارهم، ودخول المعونة الإنسانية الكافية إلى القطاع، والبدء في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار في سياق العودة إلى المسار السياسي نحو حل الدولتين.

وبينما تتواصل المحادثات، يستمر الوضع المروع في غزة بالتدهور، حيث تتوسع العمليات العسكرية الإسرائيلية والأعمال العدائية في جميع أنحاء القطاع وتتزايد الخسائر البشرية كل ساعة. يجب أن ينتهي هذا الكابوس ذو الأبعاد التاريخية على الفور.

وقد أدت العملية العسكرية الإسرائيلية المكثفة في دير البلح، التي أسفرت عن استمرار نزوح الفلسطينيين وتوجيه ضربات مباشرة على دارين للضيافة تابعين للأمم المتحدة، إلى تفاقم الوضع المتردي وإعاقة العمليات الإنسانية. وقد قُتل ما لا يقل عن 891 1 فلسطينياً في غزة منذ آخر إحاطة لي في 30 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9950)، وفقاً لوزارة الصحة في غزة. وأفادت التقارير أن نحو 294 شخصاً قُتلوا أثناء محاولتهم استلام المساعدات، بما في ذلك بالقرب من المواقع ذات الطابع العسكري لتوزيع المساعدات. وقد واصلت القوات الإسرائيلية إصدار أوامر الإخلاء، مما تسبب في تهجير السكان بشكل متكرر. واستمر انعدام الأمن الغذائي والوضع الإنساني الأوسع نطاقاً في التدهور على الرغم من الزيادة المحدودة في الموافقة على دخول الإمدادات الإنسانية.

ووفقاً لمصادر إسرائيلية، لا يزال 50 رهينة، من بينهم امرأة واحدة، محتجزين لدى حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في غزة، من بينهم 28 شخصاً يعتقد أنهم لقوا حتفهم. منذ 30 حزيران/يونيه، قُتل 13 جندياً من جيش الدفاع الإسرائيلي في الأعمال العدائية في غزة. كما واصل المسلحون الفلسطينيون إطلاق الصواريخ بشكل متقطع وعشوائي نحو إسرائيل.

وقد أدان الأمين العام مراراً وتكراراً استمرار احتجاز الرهائن من قبل حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ويجب إطلاق سراح الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط. وأكرر دعوة الأمين العام إلى وقف النزوح المتكرر للسكان في غزة. يشكل أي تهجير قسري للسكان من أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة انتهاكاً لالتزامات القانون الدولي. يجب احترام القانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف في كل الأوقات، ويجب حماية المدنيين.

في 17 تموز/يوليه، تعرضت كنيسة العائلة المقدسة الكاثوليكية في مدينة غزة لغارة إسرائيلية أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عدد آخر بجروح. وقد أدانت بطريركية القدس ما قالت إنه غارة استهدفت الكنيسة، وقالت إن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالكنيسة أجبرت على إجلاء نحو 600 فلسطيني كانوا يلوذون بالمجمع، بمن فيهم الأطفال وذوو الاحتياجات الخاصة. وقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة الغارة، مشدداً على أن الاعتداء على أماكن العبادة أمر غير مقبول. كما أثار الحادث إدانة واسعة النطاق ودعوات للمساءلة من الدول الأعضاء. وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي إن إسرائيل تأسف بشدة لأن طلقة طائشة أصابت الكنيسة، وأشار إلى أن إسرائيل تحقق في الحادث.

في 10 تموز/يوليه، أعلنت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كالاس أن الاتحاد الأوروبي وإسرائيل اتفقا على خطوات هامة لتحسين الوضع الإنساني في غزة. ومنذ ذلك الحين، أكدت السيدة كالاس مجدداً على الحاجة إلى تنفيذ الاتفاق وأن هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة.

منذ يوم 9 تموز/يوليه، وبعد 130 يوماً من الحصار الكامل على الوقود، سمحت السلطات الإسرائيلية بدخول عدد قليل من شاحنات الوقود عبر معبر كرم أبو سالم لأجل المرافق الطبية والخدمات الأساسية الأخرى. هذه الكمية هي جزء بسيط مما هو مطلوب لتشغيل الخدمات الأساسية المنقذة للحياة في غزة، حيث يعتمد كل جانب من جوانب الحياة تقريباً على الوقود.

كما لا يزال الوضع في الضفة الغربية المحتلة يبعث على القلق الشديد، مع ارتفاع مستويات العنف الناجم عن العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة التي ينطوي الكثير منها على وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار جسيمة بالمنازل والبنية التحتية، وهجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين وهجمات الفلسطينيين ضد الإسرائيليين.

في 1 تموز/يوليه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فتى فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً وأردته قتيلاً خلال عملية في رام الله. وأفادت التقارير أن النار أطلقت عليه من داخل عربة مصفحة أثناء سيره مع أحد أقاربه.

وفي 10 تموز/يوليه، أطلق فلسطينيان النار على رجل إسرائيلي في مستوطنة غوش إتزيون مما أودى بحياته. وأفادت التقارير أن منفذي الهجوم الفلسطينيين قُتلا برصاص مدنيين إسرائيليين في مكان الحادث.

وفي 11 تموز/يوليه، هاجم مستوطنون إسرائيليون وقتلوا فلسطينيين اثنين، أحدهما مواطن أمريكي زائر، بالقرب من قرية سنجل. وأفادت التقارير أن أحدهما نزف حتى الموت بعد إطلاق النار عليه وتعرض الآخر للضرب بالمضارب والعصي. وفي 16 تموز/يوليه، أدان سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل هاكابي الهجوم ووصفه بأنه عمل إرهابي، وقال إن على إسرائيل ضمان محاسبة المسؤولين عنه.

كما يتواصل التقدم الاستيطاني، حيث كشف العديد من الوزراء وأعضاء الكنيست دعواتهم للحكومة لضم الضفة الغربية أو أجزاء منها بشكل رسمي.

ومما يزيد من تفاقم الوضع أن السلطة الفلسطينية لا تزال تواجه أزمة مالية خانقة. وقد كان لاستمرار إسرائيل في احتجاز إيرادات المقاصة، والتي تبلغ 2,7 بليون دولار، تأثير شديد على قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها الأساسية والحفاظ على الخدمات العامة الأساسية.

فمنذ أيار/مايو، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك رواتب قوات الأمن، أو توفير الدعم الاجتماعي. وفي جلسة طارئة عقدت في 17 تموز/يوليه، أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني تحذيراً صارخاً مفاده أن السلطة الفلسطينية قد تضطر إلى إغلاق القطاعات الحيوية مؤقتاً. وبالإضافة إلى المخاطر المباشرة التي تهدد الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الأساسية، حذرت السلطة الفلسطينية أيضاً من أن حدوث اضطرابات مماثلة في مؤسسات أخرى يمكن أن يؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي وتقويض الاستقرار العام.

وما لم تتم معالجة الوضع على وجه السرعة، فإن تدهور الوضع المالي والمؤسسي للسلطة الفلسطينية قد تكون له عواقب كارثية، مما يقوض التقدم الكبير الذي تم إحرازه على مدى سنوات عديدة لبناء المؤسسات الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الفوري لمعالجة التحديات المالية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، ولتعزيز قدرتها في مجال الحوكمة وإعدادها لإعادة تولي مسؤولياتها في غزة.

وفي خضم هذه الأزمات المتعددة، لا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه ضغوطاً عملياتية وسياسية ومالية هائلة. وقد أعيقت عمليات الأونروا في غزة والضفة الغربية المحتلة. وقُتل 380 من موظفي الوكالة في الحرب على غزة. وأكرر رسالة الأمين العام بأنه لا يمكن استبدال الأونروا، ولا يمكنني أن أبالغ بما فيه الكفاية في التأكيد على مدى خطورة الأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة. وبناءً على التوقعات الحالية، لا توجد أموال كافية لاستمرار جميع العمليات في جميع المجالات بعد آب/أغسطس 2025.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع غير المستقر في المنطقة الذي يتسم بالتطورات المتفرقة والتقلبات المتكررة.

لا يزال الوضع على طول الخط الأزرق مستقراً ولكنه هش. ويحتفظ جيش الدفاع الإسرائيلي بوجوده شمال الخط الأزرق، في حين لا تزال القوات اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تكتشف أسلحة غير

مصرح بها تابعة لجهات غير حكومية في جنوب لبنان. وفي هذا السياق، كررت السلطات اللبنانية التزامها بوضع جميع الأسلحة تحت السيطرة الحصرية للدولة. وأحث كلاً من لبنان وإسرائيل على الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية واتخاذ خطوات ملموسة نحو التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، واستعادة الاستقرار في المنطقة والحفاظ عليه.

تواجه سورية حلقة أخرى من العنف الذي يعرض للخطر مسارها نحو انتقال سياسي سلمي وذي مصداقية ومنظم وشامل للجميع. أسفر القتال في السويداء عن سقوط مئات الضحايا، بما في ذلك مدنيين من الدروز والبدو. وأكرر إدانة الأمين العام القاطعة لجميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك جميع الأعمال التي تؤجج نيران التوترات الطائفية وتسلب الشعب السوري فرصته في السلام والمصالحة بعد 14 عاماً من النزاع الوحشي.

وعلى هذه الخلفية، وبسبب الانتهاكات ضد الطائفة الدرزية وتعهدها بحمايتهم، استأنفت إسرائيل غاراتها الجوية على الأراضي السورية بين 12 و 16 تموز/يوليه وكثفتها. ومن الضروري أن تلتزم كل من إسرائيل وسورية ببنود اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار بين الطرفين، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تقويض الاتفاق والاستقرار في منطقة الجولان.

وقد صدرت في المجلس نداءات متكررة ومتلهفة بشكل متزايد لوقف عاجل لإطلاق النار في غزة. أما اليوم، فإن الوضع داخل القطاع – خاصة بالنسبة للنساء والأطفال – قد بات أكثر سوءاً من أي وقت مضى في هذه الأزمة.

وأناشد الأطراف أولاً وقبل كل شيء إنهاء هذه الحرب وإطلاق سراح جميع الرهائن والسماح للسكان الفلسطينيين في غزة بتلقي المساعدات الإنسانية التي هم في أمس الحاجة إليها. وأحث جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأعضاء في المجلس، على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتحقيق هذه الغاية.

هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لعكس المسار المقلق للغاية الذي نراه في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن معالجة مستويات العنف المرتفعة في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك وقف هجمات المستوطنين المتصاعدة، إلى جانب الإغاثة المالية للسلطة الفلسطينية، هي أولويات رئيسية.

لن يكون هناك حل دائم لهذه الأزمة دون وجود أفق سياسي لحل النزاع وإنهاء الاحتلال. إن الاجتماع الوزاري القادم لدعم حل الدولتين، الذي ستشارك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، هو أمر أساسي لتسليط الضوء على الإجماع الدولي حول هذه الأهداف وإعادة التأكيد على المبادئ التي تدعم حل الدولتين. كما أنها لحظة حاسمة للإعراب عن دعمنا للسلطة الفلسطينية، وتحديد السبل الكفيلة بتعزيزها وتشجيع المزيد من الإصلاحات بما يتماشى مع التزاماتها، وإظهار التزامنا الثابت بحل الدولتين من خلال خطوات ملموسة.

إن هدفنا واضح – تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل ودولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، تكون غزة جزءاً لا يتجزأ منها، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، مع القدس عاصمة للدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر باكستان على رفع هذه المناقشة المفتوحة إلى مستوى وزاري ونرحب في هذا الصدد بترؤس معاليكم، سيدي الرئيس، لهذه الجلسة الهامة جداً. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد خالد الخياري، على إحاطته.

قاومت الطفلة رزان البالغة من العمر أربع سنوات لأطول فترة ممكنة لكن جسدها استسلم وتوفيت يوم الأحد بسبب سوء التغذية. وأمس، توفي يوسف البالغ من العمر 6 سنوات بسبب الجوع. لقد كان من بين 15 شخصاً ماتوا جوعاً خلال الـ 24 ساعة الماضية في غزة.

لقد دمرت إسرائيل غزة. دمرت كل شيء تقريباً في ذلك الشريط الضيق من الأرض الفلسطينية. ولكن لا يزال هناك ما يقرب من مليوني إنسان، من بينهم مليون طفل. ويجب إنقاذ هؤلاء. لقد دمرت إسرائيل كل شيء – حياتهم وبيوتهم ومساجدهم وكنائسهم ومدارسهم ومستشفياتهم والبنية التحتية للحياة بأكملها وحتى المقابر. ولكن لا يخطئن أحد، فالهدف الحقيقي هو مليونا فلسطيني لا يزالون في غزة. إن تدميرهم، بالنسبة لإسرائيل، هو شرط لمخططها للاستيلاء على الأرض. إن حقيقة أن نتنياهو وحكومته يسعون بنشاط لتحويل غزة إلى أرض بلا شعب من خلال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي تحت ستار الهجرة الطوعية غير المقنع لم يكن ممكناً إلا بفضل الإفلات من العقاب الذي يتمتعون به. كل ما يحدث الآن كان متوقعاً ومتعمداً ومخططاً له. إنه عمل إجرامي وقاسٍ يحدث علانية أمام أعين الجميع. هل يعرف الأعضاء متى تم تقديم أول خطة لما يسمى بالهجرة الطوعية إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي؟ كان ذلك في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ارجعوا إلى ما قلناه في هذه القاعة بالذات قبل 20 شهراً (انظر S/PV.9484). قلنا إن هذا سيحدث. لقد تطلب الأمر قتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين حتى يعترف العالم بذلك. كم عدد الذين يجب أن يموتوا قبل أن يتصرف العالم لوقف هذه الإبادة الجماعية؟

في غزة، يقدم الصحفيون الجائعون تقارير عن الجوعى من العاملين في المجال الصحي والإنساني الذين يحاولون إنقاذ حياة الرضع والأطفال الجائعين وعائلاتهم التي تتضور جوعاً. الناس يموتون من الجوع والعطش المدبّرين أو أثناء محاولتهم اليائسة للحصول على الطعام أو الماء – مرة أخرى، عن سابق تدبير. الناس ينهارون في الشوارع بينما يتم تهجيرهم قسرياً مرة أخرى – مرة أخرى عن سابق تدبير. ويتم إطلاق النار على الناس وقتلهم من قبل الجنود الإسرائيليين لمجرد محاولتهم الحصول على كيس من الدقيق أو العدس لإطعام أسرهم – مرة أخرى، عن سابق تدبير. ونتلقى كل يوم الآن رسائل من غزة تدمي القلوب تحتوي على بضع كلمات: أنا جائع. هذا ما يقوله أطفالنا وما يقوله كل فرد في غزة. يقولون أيضاً: لا يوجد طعام لعائلتي، نحن نموت، ساعدونا.

ماذا عسانا أن نقول لهم؟ وماذا ينبغي لمجلس الأمن أن يقول لهم؟ هل نقول لهم إن العالم كله ضد سياسة التجويع هذه ومع ذلك هي تتفاقم، أو ألا أحد يريد أن يرى الناس في غزة يتضورون جوعاً ومع ذلك يتفرج العالم عليهم وهم يموتون جوعاً وعطشاً؟ هل نقرأ لهم البيانات القوية الصادرة أم القرارات المتخذة؟ ماذا عسانا أن نقول لهم؟ إنهم يسمعون عن الغضب والإدانة والضغوط والصفقات التي تُعقد، لكنهم لا يجدون طعاماً ينقذ حياتهم أو حياة أحبائهم أو يموتون رمياً بالرصاص أثناء محاولتهم الوصول إليه. يدفنون أبناءهم وبناتهم كل يوم. إنهم يزدادون نحافة بينما تتآكل أجسادهم كل يوم، ويزداد هزالهم، ويزداد كل يوم صراعهم من أجل البقاء إيلاماً وسحقاً لهم.

ماذا عسانا أن نقول لهم؟ هل يجب أن نقول لهم إن المفاوضات لوقف إطلاق النار مستمرة وإن إسرائيل، في الوقت الحالي، قد أُعطيت الحق في ذبحهم وحرمانهم من المساعدة للبقاء على قيد الحياة؟ هل هذا ما ينص عليه القانون الدولي؟ هل هذا ما تمليه الإنسانية؟

ماذا عسانا أن نقول لهم؟ هل ينبغي أن نقول لهم إن هذا هو أقصى ما يمكن أن يفعله العالم – أو ما هو مستعد لفعله – لإنقاذ حياة الفلسطينيين؟ هل نقول لهم إن كون مرتكبي هذه الفظائع إسرائيليين يعني أنه لا يمكن محاسبتهم أو أن هناك مساعدات على الحدود وموظفو الأمم المتحدة والموظفون الإنسانيون الشجعان مستعدون لتوزيع تلك المساعدات كما فعلوا من قبل، ولكننا لا نستطيع أن نجعل إسرائيل تفتح المعابر وتسمح بتوزيع المساعدات دون أن نقتل من يوزعها أو من يتلقاها؟

ما هي خطتنا الجماعية لإنقاذ الأرواح بالفعل؟ ما الذي يتم القيام به الآن ليوقف هذه الأهوال بالفعل؟ هذا هو المقياس الوحيد المهم. هل نقوم بما هو ضروري لإنقاذ ملايين الأرواح المعرضة للخطر؟ هل نلتزم بالتزاماتنا القانونية والسياسية والإنسانية والأخلاقية والبشرية؟ الجواب واضح بشكل صارخ: لسنا نلتزم بها. أي واحد منهما هو الصحيح إذن؟ هل حياة الفلسطينيين لا تستحق الإنقاذ، أم أن السطوة الإسرائيلية تصل إلى حد منح إسرائيل حق الحياة والموت على الشعب الفلسطيني ككل؟

يتعين على كل دولة الآن تحديد موقفها في هذا المنعطف التاريخي. وستُسأل جميع الدول عما فعلته خلال هذه الإبادة الجماعية – ليس ما قالته أو فكرت في فعله، بل ما فعلته حقاً. ماذا فعلوا لوقفها ووقف تدمير الحياة البشرية؟ لا يوجد وقت نضيعه ولا مكان للعجز الذاتي. لدى الدول أدوات يجب أن تستخدمها، على الصعيدين الوطني والجماعي، لوضع حد للإبادة الجماعية. ويجب على الأعضاء أن يسألوا أنفسهم: هل فعلنا كل ما في وسعنا؟ أؤكد لهم أن من المستحيل أن يقولوا نعم. إننا ندعو إلى تحالف من الراغبين في اتخاذ كل الإجراءات اللازمة الآن لإنهاء الإبادة الجماعية وإعمال القانون الدولي وإنقاذ ما تبقى من إنسانيتنا التي دفنت تحت الأنقاض في غزة وإنهاء الاحتلال والنزاع.

قبل عام، أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً تاريخياً بشأن إنهاء الوجود غير القانوني لإسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/78/968)، والذي حدد بعبارات لا لبس فيها التزامات إسرائيل وأيضاً – بنفس القدر من الأهمية – التزامات الأطراف الثالثة. يجب على جميع الدول التي تدعي أنها دول ملتزمة بالقانون أن تتخذ إجراءات للامتثال لهذا الرأي وضمان ابتعادها عن التواطؤ والمساهمة في المساءلة. قبل

أكثر من شهر، دعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء إلى أن تعمل فرادى وجماعات على تعزيز المساءلة واتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما يتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لضمان امتثال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها (قرار الجمعية العامة دإط–27/10). ومنذ اتخاذ هذا القرار، قُتل أكثر من 000 3 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. يجب على الدول أن تتحرك الآن لوقف هذه الفظائع.

لقد مثّلتُ دولة فلسطين في اجتماع مجموعة لاهاي في بوغوتا، حيث اجتمعت الدول واعتمدت تدابير ملموسة لوقف الإبادة الجماعية وتعزيز المساءلة. هذه خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.

كما أعلنت العديد من الدول الممثلة هنا عن خطوات ومبادرات ملموسة في هذا الصدد. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وعلى وجه السرعة. إن التعهد الذي قدمه البعض جيد، لكنه ليس كافياً. فنحن بحاجة إلى المزيد، من جميع أعضاء المجلس، في غضون أيام وليس أسابيع، وبالتأكيد ليس أشهر. لقد نفد منا الوقت لأن الأطفال في كل يوم نتقاعس فيه عن التصرف يُقتلون ويتضورون جوعاً ويصبحون يتامى ومحروقين ومعوقين ومصابين بصدمات نفسية. العائلات محطمة. والحياة مدمرة.

ولا فائدة من الخطوط الحمراء إذا كان من الممكن تجاوزها مراراً وتكراراً دون عواقب. ولا قيمة للقوانين إذا لم نكن مستعدين لمعاقبة من يخرقها. ولا معنى للكلمات إذا لم تتبعها أفعال. إننا بحاجة إلى أن يتصرف أعضاء المجلس وأن يتصرفوا الآن.

بالطبع، من الأفضل التحدث علناً بدلاً من التزام الصمت. ولكن الكلام لا يمكن أن يكون بديلاً عن الفعل، خاصةً عندما يكون من الواضح أن إسرائيل لا تصغي وتصبح أكثر وحشيةً وأكثر خطورة.

يجب ألا نتظاهر بأننا لا نسمع ما تقوله إسرائيل أو لا نرى ما تفعله. إن نتنياهو وكاتس وساعر وسموتريتش وبن غفير واضحون. يقولون ألا وجود لأبرياء في غزة. ويسمون أبناءنا بأبناء الظلام. إنهم ينعتون شعبنا بالحيوانات البشرية وما برحوا يتصرفون على هذا الأساس. لقد تحدثوا عن إلحاق الموت والدمار بغزة بأكملها وقد فعلوا ذلك. إنهم يعترفون بجرائمهم ويرتكبونها على مرأى ومسمع من الجميع. سبعة عقود من الإفلات من العقاب تجعلهم واثقين بأنه ليس لديهم سبب لإخفاء نواياهم أو أفعالهم.

إننا نحذر من كل من يحاول تصوير هذا الصراع على أنه صراع ديني، بما في ذلك أولئك الذين يفعلون ذلك لحماية إسرائيل من النقد والإدانة. هذا ليس صراعاً بين اليهود والمسلمين. إنها حرب ضد الوجود الفلسطيني في أرض فلسطين. لم يسلم المسيحيون الفلسطينيون من غزة إلى الطيبة، ومن بيت لحم إلى القدس.

ولم تكن الضربة الإسرائيلية ضد كنيسة العائلة المقدسة الأولى من نوعها. بالمناسبة، هذه هي الكنيسة التي اعتاد البابا الراحل فرانسيس أن يتصل بها كل يوم. قُصفت كنيسة القديس بورفيريوس التاريخية للروم الأرثوذكس في غزة في الأيام الأولى للحرب، وكذلك المسجد العمري الكبير. وقُتلت امرأتان فلسطينيتان بالرصاص على أرض كنيسة العائلة المقدسة في كانون الأول/ديسمبر 2020.

تهدف اعتداءات المستوطنين الإرهابية إلى تهجير التجمعات السكانية الفلسطينية قسراً، بغض النظر عن عقيدتهم، وسرقة أراضيهم. ويتعرض المسيحيون للمضايقات والاعتداءات والضرب مثل إخوانهم وأخواتهم المسلمين. وعند محاولتهم الاحتفال بأعيادهم المقدسة، يبلغ القساوسة والراهبات عن اعتداءات ضدهم وضد ممتلكات الكنيسة. فهم يتعرضون للبصق والإهانة والتهديد من قبل المتطرفين الإسرائيليين. هذا ليس صراعاً بين اليهود والمسلمين.

إن تنوع أبناء شعبنا يجسد تنوع هذه الأرض وتاريخها العريق وأهميتها لجميع الأديان السماوية، وحركة التضامن مع فلسطين تتألف من أبناء الشعب الفلسطيني من جميع الجنسيات وجميع الأديان، يجتمعون معاً ضد الظلم، ضد الاحتلال والفصل العنصري، ضد القهر والإبادة الجماعية. وهي تضم إسرائيليين مهتمين بالعدالة ولكن أيضاً بإسرائيل ومستقبلها، وهم يعلمون أن الطريق الذي سلكته إسرائيل، والذي تعتقد أنه يمكنها من خلاله فرض إرادتها على المنطقة من خلال الرصاص والقنابل وتتوقع الاستسلام بدلاً من السلام، هو طريق متهور وخاطئ وسيؤدي إلى آثار مدمرة للمنطقة والعالم.

تذكّروا كلماتي، إن الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة ستعيد تعريف المنطقة وعالمنا لأجيال قادمة، وما سنفعله بعد ذلك سيحدد الكيفية.

هناك مسار بديل ممكن، إذا ما تحركنا الآن، حيث تعود الحياة إلى غزة، وتتحقق الحرية للشعب الفلسطيني، ويتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من العيش في حيز وأمن مشتركين، وتعيش المنطقة ككل في سلام واستقرار وازدهار. إن مسار السلام العادل والدائم، الذي يتمسك بالقانون الدولي، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف – بما في ذلك تقرير المصير وإعمال حقه في دولته المستقلة، وتنفيذ حل الدولتين حيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وأمن – هو الطريق الوحيد للمضي قدماً. ويتطلب الأمر تعبئة جميع الدول للنهوض بالحرية والعدالة بما يؤدي إلى السلام والأمن. ويتيح المؤتمر الدولي الذي ستعقده المملكة العربية السعودية وفرنسا في نهاية هذا الشهر فرصة فريدة لتحويل القانون الدولي والإجماع الدولي إلى خطة قابلة للتنفيذ، وإظهار العزم على إنهاء الاحتلال والصراع، مرة واحدة وإلى الأبد، لصالح جميع الشعوب وجميع دول المنطقة. هذا هو الطريق الذي يجب أن نسلكه بشجاعة والتزام ودون تأخير.

كل شيء يبدأ بغزة، بأطفال غزة. في الوقت الحالي، سيذكُرنا التاريخ جميعاً بالأرواح التي فشلنا في إنقاذها. ولكن لا يزال هناك الكثير من الأرواح التي يجب إنقاذها. فلنعمل على ألا نخذلهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أن هذه القاعة والأمم المتحدة ستستفيدان من شيء أساسي – استعراض كامل وصادق للحالة الراهنة في منطقتنا.

فلنبدأ من غزة، حيث تواصل حماس تكتيكاتها الفاسدة. لا يزال 50 شخصاً بريئاً محتجزين كرهائن. وتعمل إسرائيل بلا كلل أو ملل لإعادتهم إلى الوطن. لقد قدمنا التنازل تلو الآخر، متجاوزين الخطوط التي

لا يمكن لأي دولة أخرى أن تفكر فيها، ولكن حماس رفضت كل عرض. وحتى في الوقت الذي نتحدث فيه الآن، نتلقى رفضاً من حماس.

بالنسبة لحماس، معاناة شعبها هي سلاحها الأعظم. وكلما طال أمد البؤس، استطاعوا أن يغذوا آلتهم الدعائية. أنا متأكد من أن جميع الأعضاء سيتناولون الوضع الإنساني اليوم، ولكنني أذكّرهم بأن عليهم جميعاً أن يركزوا ضغطهم حيث يجب أن يكون – على حماس. إنها ترفض العرض. وإذا لم يصدقني الأعضاء، فبإمكانهم أن يسألوا الولايات المتحدة وقطر ومصر – أولئك الذين يحاولون التفاوض. ترفض حماس كل العروض المقدمة لها.

أما في لبنان، فقد أدلت الحكومة الجديدة بتصريحات واعدة حول الإصلاح، ونحن نستمع، لكن حزب الله مشغول بمحاولة إعادة التسلح وإعادة تأكيد نفسه في جنوب لبنان وبيروت. لقد شاهدنا هذا الفيلم من قبل، ونعرف كيف ينتهي. ولن تسمح إسرائيل بحدوث ذلك أبداً. لن نسمح لحزب الله بإعادة بناء بنيته التحتية الإرهابية على حدودنا الشمالية.

وفي إيران، يحاول نظام الإبادة الجماعية الذي أمضى 12 يوماً في إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين إعادة تشغيل برنامجه النووي. وبما أن نائب وزير الخارجية، السيد غريب آبادي، قد تكرّم علينا كما يقال بالحضور اليوم، دعوني أسأله مباشرة: ما هي خطته الآن؟ هل سيستمر في تنفيذ أجندته المجرمة؟ وهل سيستمر في الإسراع نحو قنبلة نووية؟ وهل سيستمر في توسيع نطاق قذائفه التسيارية للهجوم على المدنيين؟ وهل سيستمر في ضخ الأموال إلى وكلائه الإرهابيين؟ لا يحتاج ذلك إلى إجابة منه، لأننا نعرف الجواب مسبقاً. لقد حان الآن وقت العمل. يجب عدم رفع الجزاءات؛ ويجب فرضها الآن على اقتصاد النظام وشبكته الإرهابية وبرنامجه للقذائف التسيارية والقادة الأفراد الذين يجلسون في طهران ويخططون للقتل كسياسة خارجية لهم.

وفي سورية، انتقلت القوات الجهادية إلى الجنوب من دمشق إلى مدينة السويداء الدرزية، حيث ارتكبت فظائع لا يمكن تصورها. ويرقد المئات من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء الآن موتى. تلقيت شخصياً مئات المكالمات من أصدقائي الدروز في إسرائيل، وهم مرعوبون ومروعون مما يحدث لشعبهم ولعلاقاتهم العائلية عبر الحدود، ولإخوانهم وأخواتهم الذين يعيشون في السويداء وفي إسرائيل. بالنسبة لنا، هذا أمر شخصي. ومن الواجب الأخلاقي المقدس لإسرائيل أن تقف إلى جانب إخواننا وأخواتنا الدروز في وقت حاجتهم. إننا نسترشد ببوصلتنا الأخلاقية التي لا تتزعزع. ولن نقف مكتوفي الأيدي بينما تُذبح الأقليات البريئة على بعد كيلومترات فقط من أفراد عائلاتهم الإسرائيلية.

لذا، نعم، الشرق الأوسط اليوم غارق في الفوضى، لكنه مليء بالفرص أيضاً. هناك فوضى للرهائن الأبرياء الذين ما زالوا محاصرين في أنفاق حماس، وفوضى للمدنيين والأقليات في لبنان وسورية الذين ما زالوا يواجهون الرعب، وفوضى للمنطقة بأسرها مع استمرار إيران في دفع العالم إلى حافة الهاوية. ولكن هناك أيضاً فرصة، لأن قوى الظلام قد ضعفت، فحماس فقدت الكثير من بنيتها التحتية الإرهابية وقيادتها العليا، وشُلّت حركة حزب الله بسبب العمليات الإسرائيلية العام الماضي، وانتكست برامج إيران النووية

والقذائف التسيارية بطريقة كان يُعتقد أنها مستحيلة. إسرائيل تجعل الشرق الأوسط أكثر أمناً لكل من يقدّر السلام والهدوء.

وبعبارة أخرى، نحن نقوم بعمل الأمم المتحدة. بينما تفكك إسرائيل شبكات الإرهاب وتحمي أرواح الأبرياء، ماذا تفعل الأمم المتحدة؟ إنها تتشبث بأجندتها السياسية، وتحمي انحيازها، وتدافع عن الوكالات التي تخلت عن الحياد منذ فترة طويلة. لا يحتاج المرء إلى النظر بعيداً ليرى هذا التحيز قيد العمل. ما عليكم سوى أن تنظروا إلى تصريحات وسلوك توم فليتشر ووكالته، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. في كثير من الأحيان، إما أن السيد فليتشر قد نسي أو قرر تجاهل حقيقة أن تصريحاته لها عواقب. لقد تخلى مراراً وتكراراً عن مسؤوليته المقدسة في التصرف دون تحيز، واختار بدلاً من ذلك تأجيج حملة سياسية ضد إسرائيل. قبل عدة أسابيع، ادعى السيد فليتشر أن 000 14 رضيع في غزة سيموتون جوعاً في غضون 48 ساعة. كان هذا التصريح كاذباً ولا أساس له من الصحة. وبينما كان يتراجع بهدوء عن تصريحاته، كان الضرر قد وقع بالفعل. ومع ذلك، وبكذبة أخرى، لم يتراجع السيد فليتشر عن اتهام إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية. إنه يعلم أن هذا غير صحيح. هناك وقائع وقانون دولي ونية يجب إثباتها، ومع ذلك قالها على أي حال. تحمل هذه الكلمة وزناً أكبر من أي اتهام آخر؛ واستخدامها زوراً هو إهانة لذكرى ضحايا الإبادة الجماعية الحقيقيين وتعريض المزيد من الأرواح للخطر من خلال تأجيج الكراهية. ولم يفت بعد أوان التصحيح. تطالب إسرائيل بأن يتراجع السيد فليتشر عن تصريحه علناً وبشكل قاطع وفوري.

لكن الأمر لم يعد يتعلق بتصريحات متهورة لمسؤول واحد فقط. لقد أصاب عدم المسؤولية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من القمة إلى القاع. فلنبدأ بالبيانات. في 6 أيار/مايو، نشر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أرقاماً يزعم أنها تظهر الخسائر الرسمية في صفوف المدنيين في غزة. وبعد يومين فقط، تم تخفيض هذه الأرقام بأكثر من 000 10 – لا بواحد ولا 10 ولا 100 ولا حتى 000 1، ولكن بـ 000 10، هكذا، دون أي تفسير أو مساءلة، مجرد تعديل بصمت إلى أقل بـ 000 10، كما لو أن الأرقام الأصلية لم تكن قد انتشرت بالفعل في عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم. وقد بنى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقاريره بشكل حصري تقريباً على بيانات من المؤسسات التي تديرها حماس. لا يوجد أي تحقق مستقل، ولا تأكد من مختلف المصادر، ولا جهد للتمييز بين المدنيين والإرهابيين. يتم إدراج جميع الضحايا كمدنيين. وهذا ينتهك المعايير الخاصة بالأمم المتحدة في كل نزاع آخر، ولكن عندما يتعلق الأمر بإسرائيل تختفي تلك المعايير.

وفي الوقت نفسه، عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تقويض الجهود الإنسانية التي تبذلها إسرائيل في غزة. وهو لا يتتبع إلا المساعدات التي تنسقها الأمم المتحدة، بينما يتجاهل آلاف الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية والإمدادات الطبية والوقود التي قدمتها إسرائيل والقطاع الخاص والشركاء الآخرون. وقد قلل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من عدد الشاحنات بأكثر من 000 13. هذا خيار متعمد لتحريف الواقع. ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن إسرائيل كشفت عن أدلة واضحة على وجود لحماس داخل صفوف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لذا، عندما نجمع كل ذلك مع أكاذيب السيد فليتشر المتكررة، فإننا لا ننظر إلى وكالة إنسانية، بل إلى آلة دعائية. قلت مرات عديدة من قبل: إن إسرائيل تؤمن بالعمل الإنساني، ونحن ملتزمون بمساعدة المدنيين وحماية الأبرياء وضمان وصول المساعدات إلى من يحتاج

إليها، ولكننا لن نعمل مع منظمات اختارت تفضيل السياسة على المبادئ. وقد أوضح السيد فليتشر أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لم يعد وكالة محايدة.

وبالتالي لم يبق أمام إسرائيل أي خيار سوى التصرف. اليوم أعلن أن إسرائيل ستتخذ خطوات لضمان عدم استمرار ما كان يحدث مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. يخضع المئات من موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتدقيق الأمني. ولن يتم تجديد تصاريح الموظفين الرئيسيين بعد وجود أدلة واضحة على انتمائهم القوي لحماس. بل إن بعضهم شارك في فظائع 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لن تمنح إسرائيل بعد الآن تأشيرات دخول تلقائية لموظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدوليين. وستقتصر التأشيرات الآن على مدة شهر واحد. ما كان لن يكون بعد الآن. لقد أظهر جوناثان ويتال، رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ما يسمى بالأراضي، تحيزه وأجندته الخاصة ضد دولة إسرائيل بشكل مستمر ومشين. ولن يتم تجديد تأشيرته، وسيغادر البلد بحلول 29 تموز/يوليه.

في مرحلة ما، يكفي ما يكفي – يكفي النفاق، ويكفي التحيز، ويكفي حملة التشهير التي لا تنتهي ضد دولة إسرائيل. إن إسرائيل تقوم بالمهمة التي أُنشئت الأمم المتحدة للقيام بها. إننا نعمل على تفكيك شبكات الإرهاب؛ إننا نحمي المدنيين؛ إننا ندافع عن الأقليات التي تتعرض للتهديد. وبينما تقوم إسرائيل بتلك المهمة، ينفق الكثيرون داخل الأمم المتحدة كل طاقتهم، على مدار الساعة، في محاولة لتشويه سمعة إسرائيل، وحماية انحيازاتهم، والانحياز إلى الجهات الفاعلة نفسها التي تغذي الفوضى.

لقد حان الوقت للعودة إلى الهدف الأساسي للأمم المتحدة. وستواصل إسرائيل القيام بما هو ضروري لحماية شعبنا والدفاع عن حدودنا ومساعدة جيراننا المحتاجين وإعادة رهائننا إلى الوطن. وندعو الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذونا أخيرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.

يشرفني أن أترأس هذه المناقشة المفتوحة الهامة حول الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وأشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الشاملة.

لقد عانى الشعب الفلسطيني لعقود من الزمن من أسوأ أشكال الاحتلال والفصل العنصري. لقد حُرموا من حقوقهم الأساسية وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة. إن ما شهدناه في غزة على مدار الـ 22 شهراً الماضية ليس مجرد كارثة إنسانية فحسب، بل هو انهيار للإنسانية نفسها. لقد أصبحت غزة مقبرة لحياة الأبرياء وللقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. لقد قُتل أكثر من 58 000 فلسطيني – معظمهم من النساء والأطفال – في الهجوم العسكري الإسرائيلي الوحشي. إن الاستهداف المنهجي للمستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة وقوافل الإغاثة ومخيمات اللاجئين ليس من قبيل الصدفة. وهذا يصل إلى كونه أعمال عقاب جماعي متعمدة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والتدابير التحفظية الملزمة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية.

وقد وصلت أزمة الجوع في غزة إلى مستويات غير مسبوقة ومقلقة للغاية. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، فإن ثلث السكان لم يتناولوا الطعام لعدة أيام متتالية – وهو مؤشر على مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي. إن القضية الفلسطينية هي اختبار حاسم لمصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكذلك لسلامة القانون الدولي. إن التقاعس عن دعم حقوق الشعب الفلسطيني سيشجع على الإفلات من العقاب ويقوض شرعية النظام الدولي ذاته الذي ندعي جميعا الدفاع عنه والتمسك به. يجب أن يفي مجلس الأمن بمسؤوليته ويضمن الامتثال لقراراته.

وتؤكد باكستان من جديد دعمها الثابت والقائم على المبادئ للشعب الفلسطيني وتضامنها معه وحقه في إقامة دولة فلسطين ذات السيادة والمتصلة جغرافيا والتي لديها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف. وهذا هو الحل الوحيد العادل والدائم – المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومبادرة السلام العربية والموقف التوافقي لمنظمة التعاون الإسلامي. ونحث مجلس الأمن على متابعة التدابير الملموسة التالية بوحدة وإلحاح.

أولا، يجب أن يكون هناك وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار في غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن التنفيذ الكامل للقرار 2735 (2024). إننا نقدر الجهود الدبلوماسية الجارية التي تهدف إلى ضمان التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة ونأمل أن تسفر عن نتائج ملموسة وذات مغزى، بما في ذلك وضع حد دائم للحرب. ونقدر الدور الذي تضطلع به مصر وقطر والولايات المتحدة في ذلك الصدد.

ثانيا، هناك حاجة لوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين دون قيود وبشكل مستدام وآمن وحماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والأفرقة الطبية وأفراد الأمم المتحدة. وينبغي اتخاذ خطوات فورية لضمان إيصال المساعدات الغذائية والطبية المنقذة للحياة، واستعادة خطوط الإمدادات الإنسانية ومنع انتشار ظروف المجاعة.

ثالثا، هناك حاجة إلى تجديد وتعزيز الدعم الدولي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تزال ضرورية لبقاء ملايين الفلسطينيين على قيد الحياة.

رابعا، يجب وضع حد للتهجير القسري والتوسع غير القانوني للمستوطنات وضم الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

خامسا، من الضروري تنفيذ خطة إعادة إعمار غزة التي تقودها الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والتي تمثل إطاراً حيوياً للإنعاش وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، والتنمية المستدامة واستعادة كرامة الشعب الفلسطيني.

سادسا وأخيرا، فإن وجود أفق سياسي هو الحاجة الملحة في الوقت الراهن، أي إحياء عملية سياسية حقيقية ومحددة زمنياً لتحقيق حل عادل وشامل ودائم قائم على أساس حل الدولتين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وترحب باكستان بالزخم الدولي المتزايد لدعم إقامة الدولة الفلسطينية والعضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة. ونحث أولئك الذين لم يعترفوا بعد بدولة فلسطين على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. كما نرحب بانعقاد المؤتمر الدولي بشأن حل الدولتين في 28 تموز/يوليه، برئاسة مشتركة بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، للمساعدة في توليد زخم متجدد واتخاذ إجراءات ملموسة نحو تحقيق حل الدولتين.

إن السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب معالجة جميع الأزمات المترابطة في المنطقة من خلال تعددية الأطراف الفعالة والتسوية السلمية للمنازعات. وتدعم باكستان تحقيق الاستقرار في سورية عبر عملية سياسية تشمل الجميع. ويجب الحفاظ على وحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها. ويجب على إسرائيل الانسحاب الفوري من منطقة الفصل المنشأة بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 ومن مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وفقا للقرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981). وفي لبنان، يجب احترام التفاهم بشأن وقف إطلاق النار والقرار 1701 (2006)، والحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه. يجب أن ندعم عملية السلام في اليمن، التي تيسرها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية، ولا سيما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وكان الارتفاع الحاد في التوترات والعنف نتيجة للعدوان الإسرائيلي والضربات العسكرية غير القانونية في إيران مقلقا للغاية. فتلك الهجمات تشكل سابقة خطيرة وتشكل تهديدا خطيرا للسلام الإقليمي والعالمي.

وتدعو باكستان إلى اللجوء العاجل إلى الحوار والدبلوماسية، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حل سلمي ودائم لهذه المسألة، وفقا لحقوق والتزامات ومسؤوليات جميع الأطراف. فقد علمنا التاريخ أن استعمال القوة واللجوء إلى الأعمال العسكرية الانفرادية إنما يؤديان إلى تعميق النزاعات وترسيخ الانقسامات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بشرية وإنسانية مأساوية. ويكمن الطريق إلى الأمام في التمسك بالقانون الدولي وإنهاء الاحتلال الأجنبي ورفض استخدام القوة وتعزيز الحلول من خلال الحوار والدبلوماسية. لقد حان الوقت لمنح الشعب الفلسطيني ما حُرم منه لفترة طويلة جدا: العدالة والحرية والكرامة والدولة الخاصة به. هذا هو الطريق إلى السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد ستاماتكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته المفصلة والثاقبة.

لقد حدثت الكثير من التطورات في منطقة الشرق الأوسط المتقلبة منذ مناقشتنا المفتوحة الأخيرة في نيسان/أبريل (S/PV.9907)، مما يدل على المخاطر المحتملة في جزء من العالم يمكن فيه أن ينهار الأمن في لحظة. كان وقف الأعمال العدائية بين إيران وإسرائيل مؤخرا تطورا محل ترحيب. ومن الأهمية بمكان الآن أن يستأنف مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشاطهم في التحقق من وضع مخزون إيران من اليورانيوم المخصب وقدرات التخصيب لدى إيران. إننا نحث طهران على الالتزام بخطة العمل الشاملة المشتركة، والعودة إلى طاولة المفاوضات، والوفاء بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن التقلبات في منطقة البحر الأحمر، وهي ممر بحري محوري، تعرّض المجتمع الدولي لمخاطر أمنية حادة وحالة من عدم اليقين الاقتصادي، مما يعرض التجارة العالمية وسلاسل الإمداد للخطر. وإذ نشدد على أهمية الوقف الفوري لجميع الهجمات ضد السفن التجارية، فإننا نكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الحوثيين وإلى تنفيذه من جانب الجميع.

ويكمن جوهر التوترات والاضطرابات الإقليمية في النقطة التي بدأ عندها كل شيء: في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مع الهجوم الإرهابي المروع الذي شنته حماس على إسرائيل. وكما نوقش قبل أسبوع – مرة أخرى – في القاعة (انظر S/PV.9959)، فبعد مرور عام ونصف على بدء هذا النزاع، يشهد قطاع غزة أزمة إنسانية حادة تطال جميع أرجاء القطاع، حيث يواجه السكان ظروفا قاسية ويكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة. ونرحب بالاتفاق الأخير بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي بشأن زيادة المساعدات الإنسانية لسكان غزة، حيث إن ذلك يوفر بعض الأمل الذي تشتد الحاجة إليه. ويبرهن الاتفاق على أن الحوار مع إسرائيل يمكن أن يسفر عن نتائج. ومن هذا المنطلق، فإننا نحث إسرائيل على السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل آمن وغير مشروط وعلى نطاق واسع ودون عوائق. ونتوقع أن يتم تنفيذ الخطوات المتفق عليها على وجه السرعة. ومن الضروري السماح بزيادة ضخمة في كميات المساعدات الإنسانية التي تدخل القطاع وفتح المعابر الجنوبية والشمالية. ومما لا شك فيه أن خبرة الأمم المتحدة وشبكة وكالاتها ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لا تقدر بثمن من أجل تحقيق ذلك.

ونشدد في الوقت نفسه على أن أي خطة إنسانية يجب أن تلتزم بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وأن تغطي جميع أنحاء غزة وأن تدعم العمليات الإنسانية القائمة داخل القطاع. ولا تفي خطة مؤسسة غزة الإنسانية الإسرائيلية بذلك الوعد.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه الجهود التي تقودها مصر وقطر والولايات المتحدة لتأمين اتفاق وقف إطلاق النار الذي تشتد الحاجة إليه، دعونا نتذكر أن الرهائن لا يزالون يعانون، حيث تحتجزهم حماس منذ 19 شهرا على التوالي. وبعد إدانتنا المتكررة لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر الإرهابية واستمرار احتجاز الرهائن ومعاملتهم اللاإنسانية، نكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. إننا نستنكر رفض حماس تسليمهم.

وفي حين أن الأوضاع في غزة لا تزال مزرية، فإن الحالة الأمنية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تثير القلق أيضا. وندين التصعيد واستمرار عنف المستوطنين وتوسيع المستوطنات غير القانونية والعمليات العسكرية الإسرائيلية. إن توسيع المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويقوض بشكل خطير إمكانات تحقق حل الدولتين. والهجمات المتكررة على قرية الطيبة، إحدى القرى ذات الأغلبية المسيحية في الضفة الغربية، تثير القلق بشكل خاص. وفي السياق نفسه، نعرب عن حزننا العميق للخسائر المأساوية والضحايا الذين سقطوا جراء الهجوم على كنيسة العائلة المقدسة الكاثوليكية في غزة. ينبغي عدم استهداف دور العبادة والمواقع الدينية أبدا.

لا يوجد حل عسكري لغزة. وقد اجتمعت اليونان، إلى جانب المملكة المتحدة و 27 شريكا دوليا مؤخرا، على رسالة بسيطة وعاجلة في آن واحد: يجب أن تنتهي الحرب في غزة الآن. إن الحل الوحيد لغزة هو الحل السياسي. ولذلك، فإننا نتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى القادم لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، تحت الرئاسة المشتركة لفرنسا والمملكة العربية السعودية، على أمل أن يعطي زخما جديدا للعملية السياسية. ومن هذا المنطلق، فإن اليونان مستعدة للمشاركة في دفع الخطة العربية إلى الأمام – كما قدمتها مصر، وتطويرها إن لزم الأمر. وتشكل الخطة اقتراحا بنّاء لليوم التالي، تتمكن من خلاله السلطة الفلسطينية بعد تمكينها وإصلاحها من ممارسة الحكم الفعال في غزة والضفة الغربية، دون أي دور حكومي أو أمني لحماس – وبالتأكيد دون أي تهجير قسري للفلسطينيين. ويجب على جميع الأطراف الآن أن تتحلى بالشجاعة السياسية اللازمة للاتفاق على وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب وتمهيد الطريق لعملية سياسية نحو دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وبالانتقال إلى سورية، قبل إحاطتنا الشهرية الأسبوع المقبل، نكرر الإعراب عن القلق العميق الذي أبداه الأمين العام إزاء استمرار العنف في منطقة السويداء ذات الأغلبية الدرزية مما أسفر عن سقوط مئات الضحايا، بما يشمل المدنيين، مع ورود تقارير عن حدوث عمليات إعدام بإجراءات موجزة أيضا. وندين جميع أعمال العنف الطائفي، مرددين النداء الذي وجهه الأمين العام إلى السلطات المؤقتة والقادة المحليين بوقف التصعيد. كما نكرر الدعوة الموجهة للسلطات المؤقتة بالتحقيق بشفافية وعلانية في هذه الحوادث، ومحاسبة جميع المسؤولين عنها.

وأخيرا، ولكن بما يشكل أهمية كبيرة، يبدو أن لبنان يسير في المسار الصحيح، وإن كان ذلك لا يخلو من تحديات كبيرة. وإدراكا منها لأهمية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الحفاظ على وقف الأعمال العدائية – وبالتالي في الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين – تؤيد اليونان تماما تجديد ولاية البعثة. ويتعين على جميع الأطراف الالتزام الكامل بالقرار 1701 (2006) وأحكام تفاهم تشرين الثاني/نوفمبر لوقف إطلاق النار، بما يسهم في تحقيق أمن إسرائيل ولبنان على حد سواء. وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، فإننا نعتبر أن من الضروري دعم جهود البلد لطي صفحة الماضي وجهود الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، مع تنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها. ونشيد بالتقدم الذي أحرزته القوات المسلحة اللبنانية في إعادة انتشارها ووضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة. ويدل هذا التقدم على عزم القيادة اللبنانية على الوفاء بالتزاماتها الدولية. واليونان ثابتة في التزامها بدعم المؤسسات اللبنانية، بما في ذلك القوات المسلحة اللبنانية.

ومن غزة وسورية إلى لبنان والبحر الأحمر، فإننا نشهد أمام أعيننا تحولا واضحا في الشرق الأوسط. وستواصل اليونان دعم دور الأمم المتحدة والمجلس في رصد ما يحدث من تحول في هذه المنطقة المضطربة، وستضيف صوتها لدعم السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نرحب برئاستكم، سيدي، للمناقشة الفصلية المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ونشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الشاملة.

نستمع اليوم في هذه القاعة مرة أخرى إلى تقييمات مقلقة للغاية للتطورات المأساوية في الشرق الأوسط، سواء في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو في السياق الإقليمي الأوسع. وفي الوقت نفسه، فإن السبب الجذري لجميع أزمات الشرق الأوسط وتناقضاته تقريبا، التي تخلق تحديات أمنية غير مسبوقة للعديد من دول المنطقة، هو أن المشكلة الفلسطينية لا تزال دون حل، في حين أن المعايير الرئيسية لتسوية تلك المشكلة قد اتفق عليها المجتمع الدولي منذ عقود عديدة. ونتيجة لذلك، بدأ المزيد والمزيد من بلدان الشرق الأوسط في نسيان ما يعنيه العيش في سلام دون التعرض لخطر القصف والانفجارات والتهديد بأعمال عدائية واسعة النطاق.

ولسوء الحظ، ففي الوقت الذي مضى منذ مناقشتنا السابقة (انظر S/PV.9959)، ازداد التصعيد في المنطقة بشكل أكبر، ليشمل دولا جديدة. ففي حزيران/يونيه، شهدنا جميعا مواجهة عسكرية حادة أخرى، بين إيران وإسرائيل، ترافقت مع ضربات من القدس الغربية ضد المنشآت النووية الإيرانية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدعم من واشنطن. إن هذه الهجمات غير المبررة لا تشكل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنها تقوض بشكل كبير أسس نظام عدم الانتشار النووي. إننا ندين بشدة ودون قيد أو شرط الهجمات ضد جمهورية إيران الإسلامية. ومن خلال هذا العمل العدواني دفعت واشنطن والقدس الغربية المنطقة إلى حافة حرب كبرى كان يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة من الناحية الإشعاعية، ليس فقط على الشعب الإيراني بل على جميع دول الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار بين إيران وإسرائيل الذي أعلنته إدارة الرئيس دونالد ترامب، لا يزال الوضع هشا. ومن حيث المبدأ، نحن لا نشارك مفهوم السلام من خلال القوة الذي تتبناه واشنطن. فليست هذه هي الطريقة المناسبة لحل مشاكل المنطقة التي طال أمدها، ولا تؤدي موجات العنف الجديدة إلا إلى تفاقم المشاكل. وفي هذا الصدد، يجب البحث عن حل سياسي ودبلوماسي، سواء في سياق التسوية في الشرق الأوسط، أو بشكل أوسع فيما يتعلق بجميع النزاعات في المنطقة. إن المساعي الهوجاء على طريقة رعاة البقر التي تهدف لسحق بعض الأطراف وترهيب أطراف أخرى لا تؤتي إلا أثرا قصير الأمد، ولا يمكن أن تضع الأساس لتوازن طويل الأمد ومستدام للمصالح في المشهد المعقّد في الشرق الأوسط.

ينبغي أن تفهم القدس الغربية أخيرا أنه من المستحيل تغيير الجغرافيا وأن على إسرائيل أن تتعايش مع جميع جيرانها. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يكون هناك على الأقل حد أدنى من الثقة بين إسرائيل وجيرانها. ولا يمكن أن يحدث ذلك طالما استمر الخطاب المتطرف المعادي للفلسطينيين، وطالما أن الفلسطينيين محرومون من حقهم في أن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم.

ولكن، للأسف، نشهد حاليا عكس ذلك تماما. إننا قلقون للغاية من الإشارات التي ترسلها القيادة الإسرائيلية عندما تعلن عن نيتها حل قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها قطاع غزة، بضربة واحدة. وتستند هذه النية إلى خطط استفزازية لضم غزة بالكامل، بالإضافة إلى إجراءات علنية أخرى لا تقل استفزازا. يوم أمس، انعقد في الكنيست مؤتمر بعنوان "ريفييرا غزة – من الرؤية إلى الواقع"، قدّم فيه وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، إحاطة حول محادثاته مع قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن معايير

الاستيعاب التدريجي لقطاع غزة عبر إعادة إقامة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في غزة. وبعبارة أخرى، فإن الهدف هو إعادة استعمار الأراضي الفلسطينية وإعادة احتلالها.

وهذا نهج بالغ الوقاحة، يَحكم على الفلسطينيين فعليا إما بالموت أو بالنفي. ويتمثل الواجب الأخلاقي والسياسي للمجتمع الدولي في هذا الصدد في ضمان عدم تحقق هذه المخططات أبدا. وحتى طريقة طرح المسألة، مهما بدت افتراضية، هي أمر لا يُعقل – إذ إنها توحي بأن الفلسطينيين هم أشخاص من الدرجة الثانية وليسوا أصحاب القرار في مصيرهم.

وفي هذه الأثناء، يواصل جيش الدفاع الإسرائيلي تطهير القطاع، غير عابئ بعدد ضحايا عمليته العسكرية – حيث قُتل ما يقرب من 60 000 فلسطيني حتى الآن – وبحجم الدمار الذي لحق بالبنية التحتية المدنية. ونتلقى كل يوم تقارير عن وقوع مئات الإصابات الجديدة بين سكان غزة، بما في ذلك في مراكز توزيع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية ذات السمعة السيئة، التي تستخدم المساعدات الإنسانية كسلاح وتستخدمها لأغراض الابتزاز. وعلى مدار الـ 24 ساعة الماضية، قُتل 99 فلسطينيا، من بينهم 26 فلسطينيا لقوا حتفهم أثناء اصطفافهم للحصول على حصص الإعاشة. وهناك أيضا ضربات عشوائية ضد المواقع الدينية. ففي 18 تموز/يوليه وقع هجوم استهدف الكنيسة الكاثوليكية الوحيدة في غزة، كنيسة العائلة المقدسة. ووفقا للمعلومات المتوفرة، فقد كانت هذه ضربة مباشرة ضد الكنيسة قامت بها دبابة إسرائيلية، مما أدى إلى إصابة أفراد من مرتادي الكنيسة ورجال الدين بجروح خطيرة. إننا ندين بشدة تلك الأعمال.

وأخطر ما يقلقنا هو أن سكان غزة ليس لديهم فرصة للحصول على المساعدة الطبية الكافية. لقد تم تدمير جميع البنى التحتية الطبية تقريبا في القطاع ولا يزال هناك نقص في الضروريات الأساسية، بما في ذلك الأدوية والأدوات الطبية والوقود وحتى أكياس الجثث. وتستقبل المستشفيات كل يوم مئات المرضى، بما في ذلك الأطفال الذين هم على حافة الموت جوعا. ووفقا للأرقام المتوفرة حتى يوم أمس، توفي 33 شخصا، من بينهم 12 طفلا، بسبب الجوع في غزة خلال الـ 48 ساعة الماضية. وهذه الأرقام، كما نعلم جميعا، ستستمر في التصاعد للأسف. كما يعاني الأطباء وطواقم التمريض من سوء التغذية. وكما هو الحال بالنسبة لسكان غزة الآخرين، فإنهم لا يحصلون على المساعدات الغذائية الكافية بسبب الحصار الفعلي المفروض على القطاع.

ونعتقد أن جميع الحاضرين هنا على دراية تامة بالتقييمات الصادرة عن المنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ومنذ فترة طويلة، كانت هذه الجهات تقول إن ما يحدث في غزة يتجاوز المقبول حتى أثناء الحرب. في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، صرح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن غزة تتحول إلى مقبرة كبيرة للأطفال. ومؤخراً، وصف المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فيليب لازاريني الوضع في القطاع بأنه ليس أقل من جحيم على الأرض. ويشترك في هذه التقييمات جميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في غزة أو يزورونها، دون استثناء.

كيف تتفاعل إسرائيل مع كل هذا؟ لقد سمعنا الجواب اليوم، عندما أعلن الممثل الدائم لذلك البلد في هذه القاعة بالفعل عن نيته الضغط على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خارج الأراضي المحتلة وفرض عقوبات شخصية على كبار مسؤوليه. ويبقى أن نرى ما إذا كانت واشنطن ستواصل التغطية بخنوع على حليفتها، مؤيدة تدابير جديدة لا إنسانية تتعارض مع ما تؤكد أنه ضروري في حالات أخرى، أي ضرورة حماية حقوق الإنسان. إلى متى سيستمر هذا الوضع المخزي الذي لا يهين الكرامة الإنسانية للفلسطينيين فحسب، بل يقوض إيماننا بالمثل الإنسانية وجوهر البشرية وانتصار العدالة؟

وإزاء الكارثة التي تشهدها غزة، تتوارى أوضاع الضفة الغربية عن الاهتمام نسبياً. ومع ذلك، فإن هذا لا يعطينا سببا أقل للقلق في ضوء العمليات العسكرية المستمرة والخنق الاقتصادي والاعتقالات التعسفية للفلسطينيين ونزع ملكية ممتلكاتهم وهدم منازلهم. ويفاقم ذلك كله العنف غير المقيّد للمستوطنين، الذين يتصرفون في كثير من الأحيان تحت أنظار الجيش الإسرائيلي وفي ظل تساهله، فضلاً عن حدوث معدلات قياسية في بناء المستوطنات وسط إعلانات صريحة عن النية في ضم الضفة الغربية بالكامل. وكل شيء يحدث هو جزء من استراتيجية واحدة تهدف إلى القضاء على أي شروط مسبقة وأي فرص للفلسطينيين لأن يكون لديهم دولتهم الخاصة بهم وإلى استحالة بقائهم على قيد الحياة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل. هل يمكننا حقا أن نسمح لأنفسنا أن نغض الطرف عن ذلك، ونترك إسرائيل من خلال سياسة الأمر الواقع تنتهك الوثائق المتعلقة بحل الدولتين التي اعتمدها المجتمع الدولي؟

لقد كان نهج روسيا تجاه الوضع الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة ومسألة التسوية الإسرائيلية الفلسطينية ككل ثابتا وقائما على حقائق واضحة. لقد دعونا دائماً إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين قسراً وتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. بالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى إعادة إطلاق عملية السلام على أساس حل الدولتين، الأمر الذي من شأنه أن يضمن تنفيذ التطلعات والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. يجب ألا نغفل عن هدفنا النهائي – إقامة دولة فلسطينية مستقلة، داخل حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل.

إن محاولات تنحية القضية الفلسطينية جانبا، بما في ذلك مسألة تصحيح المظالم التاريخية فيما يتعلق بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في تقرير المصير والعودة، هي أحد أسباب العنف المتكرر، ليس فقط في الأرض الفلسطينية المحتلة بل في جميع أنحاء المنطقة، وأحد أسباب انتشار التطرف والإرهاب. والسبيل الوحيد لمواجهة هذه الاتجاهات البالغة الخطورة هو توحيد جهود المجتمع الدولي بأسره على أساس إطار قانوني دولي معترف به عالميا للتوصل إلى حل، على أن تكون صيغة الدولتين هي أساسه.

وعموماً، لقد أصبحت شبكة المشاكل في الشرق الأوسط والمنطقة ككل متشابكة لدرجة أن المجتمع الدولي يحتاج، على أقل تقدير، إلى مناقشة هادفة وغير متحيزة بشأن كيفية التغلب عليها. وفي هذا السياق، يبدو المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، المقرر عقده الأسبوع المقبل، ضروريا للغاية ويأتي في الوقت المناسب. ونلاحظ الجهود المبذولة في هذا الصدد من جانب الرئيسين المشاركين، فرنسا والمملكة العربية السعودية، لتنظيم هذا المنتدى. ونأمل أن يضع المؤتمر

خطوات محددة يتعين على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره اتخاذها، بما في ذلك نحو الاعتراف بفلسطين وحماية الوكالات الإنسانية المتخصصة، ولا سيما الأونروا.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): دعوني أيضا أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الشاملة.

منذ مناقشتنا المفتوحة السابقة حول هذه المسألة (انظر S/PV.9907)، ما زال الشرق الأوسط يعاني من تصاعد النزاع والمعاناة الإنسانية والخسائر المأساوية في الأرواح – من الحالة الإنسانية المدمرة في غزة إلى التصعيد العسكري غير المسبوق بين إسرائيل وإيران في ضوء المسار النووي الإيراني المتسارع، ومن استئناف الحوثيين لهجماتهم ضد الملاحة التجارية في البحر الأحمر إلى هجماتهم المستمرة ضد إسرائيل وردود إسرائيل اللاحقة على ذلك، ومؤخرا القتال الأخير الذي اندلع في محافظة السويداء السورية والضربات الإسرائيلية على الأراضي السورية. يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع المزيد من التصعيد ومنع نشوب حرب إقليمية أوسع نطاقا. ومن أجل استعادة الاستقرار في الشرق الأوسط، يجب على جميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بالدبلوماسية من جديد. إن الوضع ببساطة شديد الهشاشة وشديد الخطورة.

نجتمع اليوم قبل أقل من أسبوع واحد من انعقاد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي ينطوي على إمكانية النهوض بحلول ملموسة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ويحدث ذلك في ظل مستويات مروعة من المعاناة الإنسانية في غزة، واستمرار معاناة الرهائن الإسرائيليين وعائلاتهم، وحدوث المزيد من التدهور في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. إننا نأسف للحالة الإنسانية الكارثية في غزة، حيث تم حشر السكان في أقل من 14 في المائة من مساحة القطاع. إن واقعهم هو واقع الموت الوشيك بسبب الأعمال العدائية أو المجاعة أو المرض في ظل شبح يواجهونه يوميا يتمثل في عدم معرفة ما هو مصدر الخوف الأكبر لهم – الموت من الجوع أو من البحث عن الطعام. وفي الآونة الأخيرة، هوجم مدنيون في شمال غزة أثناء سعيهم للحصول على مساعدات من قافلة منسقة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي. إننا ندين بشدة جميع الهجمات على المدنيين الذين يسعون للحصول على المساعدات الإنسانية. وهذا يجب أن يتوقف.

إن موقف الدانمرك واضح: يجب حماية المدنيين، بما يشمل العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، والبنية التحتية المدنية، وفقا للقانون الدولي. ونشعر بقلق عميق إزاء أوامر الإخلاء الجديدة التي أصدرتها إسرائيل والتي تشمل مجمع الأمم المتحدة في غزة، والهجمات الأخيرة على مستودع ومنشأة تؤوي موظفي منظمة الصحة العالمية. إن جميع مباني الأمم المتحدة لها حرمة يجب أن تكون مصونة ويجب حمايتها. ويجب أن تتدفق المساعدات الإنسانية بحرية وأمان وعلى نطاق واسع إلى غزة بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. لقد سمعنا مرارا وتكرارا أن الأمم المتحدة وشركاءها على استعداد لتقديم ما هو مطلوب منهم. ويجب أن يُسمح لهم بذلك، ونحن ندعم الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دعما كاملا. إن تشويه سمعة منظمات الأمم المتحدة ورفض منح التأشيرات لكبار موظفي الأمم المتحدة ليس في مصلحة أحد. وإلى أن يتحقق حل الدولتين، ستظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ذات ولاية فريدة كلفتها بها الجمعية العامة بأن تقدم إلى اللاجئين الفلسطينيين الخدمات الأساسية على غرار ما تقدمه مؤسسات الدولة. وتواصل الدانمرك الدعوة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط والكريم عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس. ونؤكد مجددا أنه لا يمكن السماح لحماس بأن تؤدي دورا في مستقبل غزة.

والتطورات التي تحدث في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تؤدي لأخطار أكبر تهدد إمكانات تحقق حل الدولتين. ويجب عدم تجاهلها. تدين الدانمرك استمرار تسارع وتيرة بناء المستوطنات وتكثيف هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين. ففي الشهر الماضي فقط، قام المستوطنون الإسرائيليون بإصابة ما يصل إلى 100 فلسطيني – وهو أعلى رقم شهري منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق الإصابات في عام 2005. ونؤكد مجددا أن جميع المستوطنات الإسرائيلية هي انتهاك واضح للقانون الدولي، وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف جميع التوسعات الإضافية ومحاسبة المستوطنين على جرائمهم. وفي هذا الصدد، نعارض بشدة قرار إسرائيل باستئناف خطة التوسع الاستيطاني E1 المتوقفة منذ فترة طويلة، التي ستضيف أكثر من 400 3 وحدة جديدة وتقطع الضفة الغربية أساسا إلى قسمين. ونؤكد مجددا أن قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2334 (2016)، ليست مجرد حبر على ورق – بل يجب تنفيذها بالكامل.

وفي الختام، وبينما نتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقد الأسبوع المقبل، من الأهمية بمكان أن يتكاتف المجتمع الدولي من أجل المضي قدما في اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ حل الدولتين. ويبقى هذا هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام مستدام في الشرق الأوسط ومستقبل يعيش فيه الفلسطينيون والإسرائيليون جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وفي الوقت نفسه، يجب أن نواصل العمل من أجل وقف التصعيد وإحلال السلام الدائم في المنطقة ككل. وتتطلع الدانمرك إلى المساهمة البناءة في تحقيق تلك الغايات.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد دار للجلسة، وأشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

منذ فترة، والشرق الأوسط غارق في حالة من الاضطرابات، حيث تتصاعد النزاعات والمواجهات. وقد أدى النزاع في غزة، الذي استمر حتى الآن لمدة 21 شهرا، إلى مقتل أكثر من 000 58 شخص وإلى كارثة إنسانية غير مسبوقة. إن الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر والقيود التي تفرضها إسرائيل على وصول المساعدات الإنسانية وتنفيذ آلية عسكرية لتوزيع المساعدات، هي أمور قد تسببت بشكل متكرر في وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. إننا ندين بشدة الهجوم البري الإسرائيلي الأخير على دير البلح وسط قطاع غزة، كما ندين بشدة الهجوم الإسرائيلي الأخير على منشآت منظمة الصحة العالمية وتفتيش موظفيها واستجوابهم بل واحتجازهم.

فالوسائل العسكرية ليست الطريقة الصحيحة لحل المشكلة، والمزيد من القتل لن يجلب السلام الدائم. تحث الصين إسرائيل على الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية في غزة، والوفاء بالتزاماتها بموجب

القانون الدولي الإنساني، وإعادة وصول الإمدادات الإنسانية بشكل كامل ودعم الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في تقديم المساعدة. وتدعم الصين بقوة عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكيل الأمين العام فليتشر. وينبغي للبلدان ذات التأثير الكبير على الأطراف المعنية أن تتبنى موقفا عادلا ومسؤولا وأن تؤدي دورا فعالا وبناء بحق.

في الوقت الذي تشتعل فيه الحرب في غزة، فإن الحالة في الضفة الغربية متوترة للغاية أيضا. وحتى الآن هذا العام، أدى التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين إلى مقتل أكثر من 600 فلسطيني وإصابة أكثر من 5 000 فلسطيني. وقد أكد المجتمع الدولي مرارا وتكرارا أن الأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويجب أن تتوقف فورا. يجب على إسرائيل وقف هجماتها في الضفة الغربية، وكبح عنف المستوطنين بشكل فعال، وإجراء تحقيقات محايدة في جميع الهجمات وضمان المساءلة.

كما يواجه السلام والاستقرار في أماكن أخرى في الشرق الأوسط تحديات خطيرة. وقد زادت هجمات إسرائيل المستمرة على سورية ولبنان ووجودها العسكري غير القانوني من حدة التوتر. ويجب احترام سيادة سورية ولبنان وأمنهما وسلامة أراضيهما احتراما كاملا، كما يجب التقيد بصرامة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي للسلطات السورية المؤقتة تعزيز المضي في عملية سياسية شاملة والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بشكل فعال، بما يشمل مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة الحكومة اللبنانية ودعمها فيما تقوم به بنشاط في مجال الحوكمة. وندعو الحوثيين إلى التوقف عن استهداف السفن التجارية ونحث جميع الأطراف ذات الصلة على التحلي بالهدوء وضبط النفس لحماية أمن الملاحة في البحر الأحمر.

وقد ثبت أن الحرب لا يمكن أن تحل المسألة النووية الإيرانية وأن التوصل إلى حل سياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وينبغي لجميع الأطراف ضمان التنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران ومنع تصعيد الوضع مرة أخرى. وينبغي أن تستأنف الأطراف المعنية الحوار والمفاوضات على قدم المساواة لمعالجة شواغلها المشروعة من خلال المباحثات. وينبغي أن يؤخذ التزام إيران بالامتناع عن تطوير أسلحة نووية على محمل الجد، وينبغي احترام حقها كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية احتراما كاملا. وينبغي للبلدان المعنية أن تتخلى عن ممارسة اللجوء إلى التهديد والضغط في كل منعطف، لأن ذلك لا يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات والمواجهة وقد يقوض الجهود الدبلوماسية أكثر فأكثر.

فبدون الاستقرار في الشرق الأوسط، لن يكون السلام الدائم في العالم ممكناً. لا يمكن للشرق الأوسط أن يبقى تحت ظلال النزاع إلى الأبد، ولا يمكن لشعوبه أن تعيش إلى ما لا نهاية في اضطرابات الحرب. وتبقى قضية فلسطين في قلب مسألة الشرق الأوسط، وتطبيق حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل تلك القضية. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض بحزم الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوض أساس حل الدولتين، ويجب أن يعارض بحزم المحاولات الخطيرة لضم غزة والضفة الغربية. ونرحب بانعقاد

المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تنفيذ حل الدولتين الأسبوع المقبل، ونتطلع إلى أن يؤدي إلى إيجاد زخم قوي نحو تنفيذ ذلك الحل.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر باكستان على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الرصينة.

وتردد كلماته صدى ما يعرفه كل من هم في القاعة بالفعل، وما يراه العالم وما لن ينساه التاريخ: المعاناة الكارثية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية على حد سواء. إن ما نشهده ليس حرباً؛ وإنما هو إبادة، ليس فقط للبشر، بل للحياة نفسها. إن هذه خطة – خطة قاسية ومتعمدة – لمحو شعب، واقتلاعه من وطنه. ولكن مهما كثرت القنابل المتساقطة، ومهما بلغ عمق آلام الشعب الفلسطيني في غزة، فإن فلسطين لن ترحل. لن يرحل الفلسطينيون. إنهم عبارة عن شجرة الزيتون – تُحرق وتنكسر ولكنها لا تُقتلع أبدا. قد يبدو الاحتلال الإسرائيلي قويا للغاية من الناحية العسكرية، ولكن هل هو أبدي؟ ولكن العدالة وإن تأخرت طويلا، تجد طريقها دائما، وسيأتي اليوم الذي ينتهي فيه هذا الاحتلال الرهيب.

إن الإنسانية مستمرة في النزيف في غزة منذ 600 يوم، ولكن معها أيضا أساسيات أفكار القانون والأخلاق والعدالة والضمير. إن القانون الدولي يُداس بالأقدام على الأرض. وتُستخدم المجاعة علانية كسلاح. يوم أمس فقط، مات 15 فلسطينيا من الجوع. ويبلغ العدد الإجمالي الآن 101 شخصا، بما في ذلك 80 طفلا. هؤلاء الأطفال لا يموتون من الجراح، بل من صمت الأطباق الفارغة. في غزة، تنتشر المجاعة كالنار في الهشيم. وهي تمسّ الجميع. إنها تؤثر على الجميع – الأطباء وطواقم التمريض والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة. إنها تؤثر على الجميع – الأطفال والأمهات وكبار السن.

أجل، إن غزة تتضور جوعا، والعالم – المجتمع الدولي – يكتفي بالتأمل. إن مجلس الأمن يكتفي بالمراقبة مع التقاعس عن العمل. إن السبب واضح. والحل معروف جيداً. وكما قالت بوضوح المنسقة الطبية لمنظمة أطباء بلا حدود في غزة: "إن تجويع الناس في غزة هو أمر متعمد. ويمكن أن ينتهي غدا إذا سمحت السلطات الإسرائيلية بإدخال الطعام على نطاق واسع". ولكن بدلا من ذلك، يتم منع قوافل المساعدات. وتتعرض المراكز الإنسانية للهجوم. إن ما يسمى "مؤسسة غزة الإنسانية"، أو ربما ينبغي أن أقول "مؤسسة غزة للجوع"، قد أصبحت بشكل مأساوي فخا للموت، مما يهدد بالخطر حياة الفلسطينيين الجائعين الذين تدعي المؤسسة أنها تطعمهم. ونظرا لأن واحدا من كل ثلاثة أشخاص من سكان غزة لم يأكل منذ أيام، فإن المساعدات لم تعد سباقا من أجل الحياة؛ وإنما أصبحت سباقا نحو الموت، حيث قُتل أكثر من 1 000 شخص وأصيب أكثر من 6 500 شخص – لمجرد طلب المساعدة، لمجرد البحث عن الطعام، لمجرد مدّ اليد للحصول على الخبز. وهذا هو الواقع الصارخ.

وحتى اليوم، قُتل ما يقرب من 60 000 فلسطيني على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، بينما أصيب أكثر من 143 000 فلسطيني. إننا لن ننساهم. إن أولئك الذين ارتكبوا تلك الجرائم ينبغي ألا يلقوا علينا محاضرات في الأخلاق واحترام الكرامة الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني ولا يمكنهم ذلك. وإذا كانوا حريصين على معرفة الواقع في القطاع، ينبغي لهم أن يسمحوا للصحفيين والمكلفين بولايات حقوق الإنسان

والمنظمات الدولية غير الحكومية ذات المصداقية بالوصول بحرية إلى غزة للتحقيق في الوضع الحقيقي في غزة وإبلاغ العالم به. واليوم، لا تُهاجم المنظمات الإنسانية للهجوم في القطاع فحسب، ولكن أيضًا في هذه القاعة. وينطبق ذلك على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية. ولم يعد هناك علم يحميها بعد الآن – لا علم الأمم المتحدة ولا الصليب ولا الهلال ولا الحمامة. لماذا؟ لإنها تقول الحقيقة بشأن الحالة الفظيعة في غزة. لإنها شاهدة على الإبادة الجماعية.

ووقف إطلاق النار طال انتظاره. لكن المجلس لا يزال يلزم الصمت. ويجب ألا ننتظر الإذن لإنهاء ذبح الأحلام. فلنعلن وقفاً لإطلاق النار – وقفاً غير مشروط ودائم لإطلاق النار – ليس كبادرة بل كواجب لما تبقى من روحنا المشتركة وولايتنا المشتركة في مجلس الأمن. ولنحم ما بقي من الكرامة من غبار المنازل المنهارة في غزة وصرخات الأطفال المدفونين تحت الأنقاض.

وهذا النمط لا يقتصر على غزة. ففي الضفة الغربية، نشهد تصعيدًا خطيرا. وقد أعلنت إسرائيل عن خطط لمواصلة توسيع المستوطنات، واتخذت خطوات علنية نحو الضم. وبلغ إرهاب المستوطنين مستويات غير مسبوقة. فالفلسطينيون يُطردون من أراضيهم ومنازلهم، وتُحرق قراهم وتُقطع أشجارهم. وتُحطم حياتهم وحياة عائلاتهم. وحتى الأماكن المقدسة لم تسلم من ذلك. فالمستوطنون يعتدون بشكل متكرر على المسجد الأقصى ويهاجمون الكنائس. وأصبح الحرم الإبراهيمي الشهير الآن تحت التهديد. وتدين الجزائر هذه الاعتداءات وانتهاكات القانون الدولي بأشد العبارات.

وبينما نتكلم عن فلسطين ونعيد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وسيادته على أرضه، وبينما ندعو إلى تطبيق حل الدولتين، صوت الكنيست اليوم بالتحديد – ليس من أجل السلام ولا من أجل العدالة، بل من أجل المطالبة بما ليس من حقه. وأطلق على الاحتلال اسم "السيادة على الضفة الغربية". فماذا سيقول المجتمع الدولي – ماذا سيقول مجلس الأمن – هذه المرة؟ هل سيدلي ببيان آخر أم سيلزم الصمت غير أخلاقي مرة أخرى؟

ويجب أن يكون ردنا على هذه الهمجية هو فرض احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ويجب أن يكون ردنا على المجاعة هو فرض تقديم المساعدات المنقذة للحياة. ويجب أن يكون ردنا على الظلم هو فرض سيادة القانون. ويجب أن يكون ردنا على محاولة محو أمة – الأمة الفلسطينية – هو إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

السيد توتانغي (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر سيراليون الرئاسة على عقد هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب. لا تزال الأزمة التي طال أمدها في الشرق الأوسط تتطلب من المجلس الاهتمام العاجل والوضوح المبدئي والعمل الحازم.

وأشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته المفصلة.

في جميع أنحاء المنطقة، لا تزال الهشاشة سمة مميزة. على الرغم من أن تهدئة التصعيد مؤخرا في لبنان وفيما بين جمهورية إيران الإسلامية ودولة إسرائيل توفر قدراً من الارتياح، لا تزال مناطق أخرى غير

مستقرة بشكل خطير. وما من مكان يتجلى فيه ذلك بوضوح أكبر من الجمهورية العربية السورية، حيث أدى تجدد العنف إلى خسائر فادحة.

ونكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 وتنفيذه. ويجب على جميع الأطراف الالتزام بوقف إطلاق النار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، نذكّر في هذا الصدد بالمسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق السلطات السورية في ضمان سلامة وحماية جميع المدنيين، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية. وهذه المسؤولية ليست مسألة واجب وطني فحسب، بل هي التزام قانوني بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان .

وفيما يتعلق بالحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن من الصعب استيعاب حجم وعمق المعاناة الإنسانية في غزة على مدى الأشهر الماضية. إن ما يتعرض له المدنيون من قسوة وعنف يبعث على الأسى الشديد وينبغي أن يهز ضمير المجتمع الدولي. ومع ذلك، على الرغم من النداءات المتكررة لضبط النفس والتقيد بالالتزامات الدولية، فإن العمل الهادف من جانب من يملكون القدرة على وقف المعاناة لا يزال غير كافٍ للأسف.

وتشعر سيراليون بالقلق بشكل خاص بسبب ثلاثة اتجاهات مترابطة.

أولاً، وصول المساعدات الإنسانية يُعرقل بشكل منهجي. ويعرقل عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، بسبب القيود المفروضة على الوصول والهجمات المحددة الأهداف وعسكرة نقاط إيصال المساعدات. وقد جعلت هذه التطورات العديد من الممرات الإنسانية محفوفة بالمخاطر، بدلًا من أن تكون واقية، حيث تم دفع الهيكل الإنساني إلى حافة الانهيار. ولا تزال القيود البيروقراطية والسياسية والتشغيلية تعيق تقديم المساعدات الأساسية المنقذة للحياة.

ثانياً، يتم استهداف المواقع الثقافية والدينية والتاريخية وتدميرها. إن الهجمات على أماكن العبادة والمقابر والمعالم ذات الأهمية الثقافية ليست مجرد أعمال حربية، إذ أنها تسعى إلى محو هوية وتراث شعب بأكمله. وعندما تقترن هذه الأعمال بالتدمير الواسع النطاق للمنازل والمدارس والبنية التحتية المدنية، فإنها تشير إلى نمط خطير من التهجير ونزع الملكية.

ثالثًا، يتم حرمان الناس من الضروريات الأساسية. واستخدام أساليب الحصار والقصف المتكرر وعمليات الإخلاء القسري، بما في ذلك أمر الإخلاء الأخير الذي يغطي حوالي 5,6 كيلومتر مربع من دير البلح التي تمتد على أربعة أحياء، يترك ملايين الفلسطينيين محصورين في مساحات تتقلص باستمرار، وغالباً ما لا يحصلون على الغذاء الكافي أو المياه النظيفة أو الرعاية الطبية. واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني.

والأنكى من ذلك هو ما ورد في التقارير من أن أوامر الإخلاء الأخيرة تؤثر على مباني الأمم المتحدة ومستودعاتها، والتي تتمتع بالحماية بموجب القانون الدولي. كما نشعر بقلق بالغ إزاء تعرض مقر إقامة

موظفي منظمة الصحة العالمية للهجوم ثلاث مرات خلال الأيام القليلة الماضية. ونؤكد من جديد أنه يجب على أطراف النزاع احترام حرمة جميع موظفي الأمم المتحدة ومبانيها ومستودعاتها ومواقعها المدنية الأخرى.

وتشير هذه الأنماط إلى احتمال خطير للغاية – وهو خطر ارتكاب أفعال بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية. وكما أكدت محكمة العدل الدولية في تدابيرها المؤقتة، فإن اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام 1948 تلزم المجتمع الدولي بمنع هذه النتائج، بمجرد أن يصبح الخطر معروفًا.

ولكي نكون واضحين، فإن التذرع بمنع الفظائع ليس هجومًا على أي دولة أو دين أو شعب، بل هو بالأحرى إصرار مبدئي على سيادة القانون والمساءلة وحماية المدنيين. ويجب عدم الخلط بين انتقاد السلوك العسكري أو سياسة الدولة وبين الكراهية القائمة على الهوية. ولا يؤدي هذا الخلط إلا إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والعدالة والمصالحة.

وتدين سيراليون بشكل لا لبس فيه هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي ارتكبتها حماس والجماعات المسلحة الأخرى. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين واحتجاز الرهائن أمرين غير مقبولين ويشكلان انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ويجب التصدي لهذه الجرائم بوسائل مشروعة وخاضعة للمساءلة. ومع ذلك، فإننا نؤكد أن ما من فظاعة يمكن أن تبرر فظاعة أخرى. ويجب التمسك بمبادئ التناسب والتمييز والضرورة في جميع الأوقات.

كما نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التطورات في الضفة الغربية، حيث يؤدي تزايد عنف المستوطنين وعمليات الإخلاء القسري والهدم إلى زيادة تآكل آفاق السلام وانتهاك المعايير الراسخة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وهذه الأعمال قد لا تؤدي إلى تقويض حل الدولتين فحسب، بل تهدد أيضًا استقرار المنطقة في الأجل الطويل.

وبناءً على ذلك، تدعو سيراليون إلى ما يلي.

أولاً، ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة والضفة الغربية كخطوة ضرورية لوقف المزيد من الخسائر في الأرواح وتمكين استئناف العمليات الإنسانية.

ثانياً، يجب إطلاق سراح جميع الرهائن، سواء من المدنيين الإسرائيليين المحتجزين بشكل غير قانوني من قبل حماس أو المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

ثالثًا، يجب السماح بوصول المساعدات الإنسانية على نحو كامل وآمن ودون عوائق. ونرحب بالمبادرات الأخيرة لتوسيع نطاق إيصال المعونات، ولكننا نشدد على ضرورة توسيع نطاق هذه التدابير ورفع الحصار والتخلي عن العسكرة.

رابعا، يجب أن يكون هناك امتثال كامل للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بتيسير المعونة الإنسانية وحماية المدنيين. ويجب الحفاظ على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على الأرض وتعزيزه.

خامسًا، يجب رفض أي مسعى نحو التهجير الدائم للفلسطينيين. ويجب السماح للمبعدين قسراً بالعودة إلى ديارهم عندما تسمح الظروف بذلك. ويجب احترام الحق في تقرير المصير ودعمه.

ففي نهاية المطاف، يجب أن تكون هناك عودة موثوقة إلى المسار السياسي. ويبقى حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967 مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، هو الطريق الوحيد العملي والعادل نحو السلام المستدام. وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي ستعقده فرنسا والمملكة العربية السعودية، ونحث جميع الأطراف المعنية على المشاركة البناءة. كما نشيد بجهود الوساطة التي تقودها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساعدت على تيسير فترات هدنة إنسانية مؤقتة.

إن الشرق الأوسط يقف أمام مفترق طرق حرج. ومعاناة المدنيين في غزة، وعدم الاستقرار في سورية ولبنان واليمن، وركود عملية السلام، مسائل تؤكد على الحاجة إلى قيادة متجددة وعمل حازم.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خالد خياري على إحاطته. لقد تابعت عن كثب ما قاله المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب والممثل الدائم لإسرائيل.

إن الأولوية في الشرق الأوسط هي التوصل إلى وقف دائم وفوري لإطلاق النار في غزة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس بشكل غير قانوني وإيصال المعونة الإنسانية بشكل مكثف ودون عوائق. وتواصل فرنسا العمل بلا كلل لتحقيق هذه الغاية وترحب بجهود شركائها في هذا الصدد. تدين فرنسا بحزم توسيع نطاق الهجوم الإسرائيلي ليشمل وسط غزة، حيث أدت أوامر الإخلاء إلى نزوح عشرات الآلاف من السكان في دير البلح وتعرقل عمل العديد من وكالات الأمم المتحدة التي تجدد فرنسا ثقتها فيها ودعمها لها، بدءاً بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اللذين يدفع موظفوهما ثمناً باهظاً لهذه المأساة.

وهذه العملية الجديدة تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية بوتيرة متسارعة، وهي حالة تتسم بسوء التغذية وخطر المجاعة نتيجة الحصار الذي تفرضه إسرائيل. وتدين فرنسا بأشد العبارات إطلاق القوات الإسرائيلية النار على الفلسطينيين في غزة وهم يحاولون الحصول على مساعدات إنسانية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 000 1 شخص في الشهرين الأخيرين وفقاً للأمم المتحدة. إن أي محاولة لتهجير السكان بالقوة من غزة، سواء كانت علنية أو سرية، ستكون غير قانونية وغير مقبولة.

ويجب وقف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذا انتهاك للقانون الدولي. وتعارض فرنسا بشدة استئناف مشروع مستوطنة E1. فهذا المشروع النور يجب ألا يرى النور. إنه انتهاك للقانون الدولي. ويهدد أفق حل الدولتين.

ويجب إيجاد بديل للحرب من أجل تلبية التطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة وتمكين الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام وأمن.

إن خطورة الحالة في الشرق الأوسط يجب ألا تصرف انتباه المجلس عما يقع في لبنان وسورية والبحر الأحمر.

أما في لبنان، وعلى الرغم من العقبات التي أثيرت على كلا الجانبين، يجب أن نواصل جهودنا لتنفيذ القرار 1701 (2006) بأكمله، والذي تعززت أهميته باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. إن استعادة سلطة الدولة اللبنانية على المحك. ويجب أن تستعيد الدولة اللبنانية احتكارها لاستخدام القوة على أرضها. ولتحقيق هذا الهدف، فإن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمر ضروري لدعم جهود السلطات اللبنانية والجيش اللبناني في هذا الصدد.

أما في سورية، فيجب احترام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه يوم السبت بفضل جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، ويجب إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى منطقة السويداء، التي يجب أن يتمكن المدنيون الراغبون في مغادرتها من القيام بذلك بأمان. وتدعو فرنسا إسرائيل إلى الامتناع عن أي عمل انفرادي يمكن أن يزعزع استقرار سورية. وهدف المجلس يجب أن يكون هو تمكين سورية من القيام بعملية انتقالية شاملة واستعادة السلم الأهلي وإنعاش الاقتصاد السوري. ويجب أن تتيح إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في سورية دعم هذه الأهداف. وهذا هو أيضا هدف جهود فرسنا لدعم السلطات الانتقالية السورية.

وفي اليمن والبحر الأحمر، كما هو الحال في بقية دول المنطقة، يجب على الحوثيين وضع حد نهائي لأعمالهم المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. وتدعو فرنسا إلى استئناف عملية السلام فيما بين اليمنيين تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، الذي تؤكد فرنسا دعمها الكامل له، من أجل تنفيذ خارطة طريق سياسية وأمنية واقتصادية.

وقد يتيح اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة إمكانية كتابة فصل جديد في الشرق الأوسط، مع استئناف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وتقوم فرنسا بدورها الكامل في هذا الصدد. ولهذه الغاية، ستشارك إلى جانب المملكة العربية السعودية في رئاسة المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للتسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين في 28 و 29 تموز/يوليو. ويهدف المؤتمر إلى تحقيق حل الدولتين من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. كما يهدف إلى إحياء زخم جماعي في سبيل التوصل إلى حل سياسي يلبي الاعتبارات الأمنية المشروعة لإسرائيل ويضمن في نهاية المطاف إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا ولها مقومات البقاء. وسيركز المؤتمر على تعزيز الاعتراف بفلسطين والتطبيع مع إسرائيل والتكامل الإقليمي وإصلاح الحوكمة الفلسطينية ونزع سلاح حماس. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى ضمان تمثيلها هناك على مستوى عالٍ.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر معالي السيد محمد إسحاق دار، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية باكستان، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى ترؤسها. كما نشكر السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، على إحاطته. ونرحب بالوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى والممثلين ونشكرهم على مشاركتهم.

لا يزال الشرق الأوسط بؤرة نزاع محتدم يبدو أن نطاقه آخذ في الاتساع. وتتابع بنما بقلق الحالة الخطيرة الجارية في الجمهورية العربية السورية، حيث وقعت أحداث عنف طائفية متعددة لا تهدد الاستقرار

الداخلي في البلد فحسب، بل أمن المنطقة بأسرها. وندين التصعيد الأخير للعنف ضد المدنيين، بما في ذلك الطوائف الدينية والأقليات في سورية، ولا سيما الهجوم الذي وقع في 22 حزيران/يونيه على كنيسة مار إلياس للروم الأرثوذكس في دمشق، والاشتباكات الطائفية في السويداء والعمليات العسكرية في المناطق المكتظة بالسكان مثل درعا والعاصمة دمشق. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على ضرورة إتاحة الفرصة لبدء عملية انتقال سياسي في سورية على نحو يجعلها حقا عملية شاملة للجميع ومستقلة، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في القرار 2254 (2015)، بدعم بنّاء من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في غزة فظيعة. فأكثر من 80 في المائة من السكان في غزة نازحون ويعيشون في ظروف قاسية ولا يحصلون على ما يكفي من الماء والغذاء والرعاية الصحية والخدمات الأساسية. وقد انهار النظام الصحي، ويواجه آلاف الأطفال سوء التغذية الحاد، مما يشكل مأساة إنسانية تتطلب اهتماماً عاجلاً. وتكرر بنما دعوتها العاجلة إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار ينهي المعاناة الإنسانية، وييسر دخول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى غزة بشكل مستمر وغير مقيد وكافٍ، ويضمن الإفراج الفوري والكريم وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين لا تزال حماس تحتجزهم. ومرة أخرى، ندين بشدة أعمال حماس.

ومنذ مايو/أيار، لقي المئات من الأشخاص حتفهم أثناء محاولتهم الحصول على المساعدات الإنسانية في غزة، مما يجسد حالة اليأس والمخاطر المرتبطة بآليات المساعدات البديلة لمنظومة الأمم المتحدة. ونؤكد على أن أي جهود يجب أن تستند إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وهي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. ومن المثير للدهشة وبالتالي للقلق العميق أنه بسبب الافتقار الواضح للإرادة السياسية أو لأسباب أخرى يصعب فهمها، فإن المساعدات التي يحتاجها سكان غزة بشدة لم يتم إيصالها حتى الآن بشكل فعال أو بكميات كافية. إن المعونة يجب إيصالها بمساعدة وكالات الأمم المتحدة التي أثبتت أن لديها ما يلزم من سجل إنجازات وخبرة وقدرة للقيام بذلك، ويمكن أن تشمل مشاركة جهات فاعلة أخرى قادرة على استكمال عملها على أساس المبادئ الإنسانية.

وفي ذلك الصدد، تؤكد بنما من جديد دعمها لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وموظفيهما، الذين كان عملهم الإنساني أساسيا حتى في أشد البيئات صعوبة ودفعوا ثمنا باهظا بتضحياتهم. وينبغي أن تهدف جميع الجهود الدولية إلى تكملة وتعزيز الآليات المتعددة الأطراف القائمة وليس استبدالها أو استبعادها. كما أن هناك مخاوف بشأن تدهور الأوضاع في الضفة الغربية، حيث تؤدي القيود إلى تفاقم معاناة السكان الفلسطينيين.

وقد كان لعدم الاستقرار الإقليمي المتزايد تداعيات في لبنان، حيث تستمر الاشتباكات والهجمات عبر الحدود على طول الخط الأزرق على الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين ونزوح أكثر من 000 93 شخص. ولا تزال الحكومة والقوات المسلحة اللبنانية تواجه قيودا عملياتية كبيرة في بسط سيطرة فعلية في الجزء الجنوبي من

البلد، على النحو المبين في القرار 1701 (2006). وتؤكد بنما مجددا دعمها الثابت لسيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، فضلا عن دعمها الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تقوم بعمل أساسي لمنع التصعيد الإقليمي. ونحث جميع الأطراف على ضمان حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتعزيز آليات التنسيق الثلاثية وتعزيز التزامها بالقرار 1701 (2006) كأساس للتقدم نحو الاستقرار والسلام الدائم في لبنان.

وقد سلط التصعيد الأخير بين إسرائيل وإيران الضوء على درجة عالية من الترابط الإقليمي، مما زاد من حدة التوتر بشكل كبير وتسبب في قلق عميق على المستوى الدولي. كما أظهر النطاق المحتمل لاندلاع مواجهة في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى سلسلة من العواقب لا على الدول المعنية مباشرةً بل أيضًا على حلفائها وجيرانها، مع إمكانية زيادة تعقيد المشهد الجيوسياسي. وفي هذا السياق، نلاحظ باهتمام وتفاؤل خاصين الاتفاق الأخير بشأن وقف الأعمال العدائية بين البلدين، والذي يمثل خطوة حاسمة، ونكرر دعوتنا للحوار الدبلوماسي باعتباره السبيل الشرعي والمستدام الوحيد للتوصل إلى حلول سلمية ودائمة للنزاعات التي تؤثر على المنطقة.

وللأسف، فقد شهدنا استئناف الحوثيين لهجماتهم غير القانونية وغير المبررة على السفن التجارية في البحر الأحمر، مما يهدد الأمن البحري وحرية الملاحة، ويعرض للخطر حياة البشر، ويؤثر بشدة على سلاسل الإمداد العالمية، ويعيق إيصال المعونة الإنسانية الأساسية في جميع أنحاء المنطقة. وفي اليمن، يواجه أكثر من 5,2 مليون شخص مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، و 11,9 مليون شخص في حالة أزمة، مما يجسد التحديات الإنسانية الهائلة التي تواجه المنطقة.

وكل ما سبق يوضح أن ما شيء في الشرق الأوسط يحدث في فراغ، ولهذا السبب يجب أن نتخذ إجراءات فورية ومنسقة لدعم المنطقة بأكملها من خلال نهج شامل يعطي الأولوية للأمن والمساعدات الإنسانية. كثيرا ما تعاني شعوب الشرق الأوسط من عواقب النزاعات التي لطالما تؤججها الاعتبارات الجيوسياسية الخارجية، مما يؤدى إلى إدامة دوامة العنف. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، علينا واجب أخلاقي وسياسي للمساهمة بفعالية في عكس مسار الحالة الراهنة. ويجب أن نلتزم أيضًا بإعادة إعمار المنطقة، ليس فقط فيما يتعلق ببنيتها التحتية ولكن أيضًا نسيجها الاجتماعي. وإذا كانت هناك حقيقة واحدة يجب أن نعترف بها بشأن الشرق الأوسط، فهي أنها منطقة شعوبها يتمتعون بقدرة كبيرة على الصمود ويستحقون حاضراً مختلفًا ومستقبلًا أفضل مفعما بالأمل.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

لقد كان وزير خارجية بلدي واضحًا عندما قال: يجب أن تنتهي الحرب في غزة الآن، ويجب على كل من حركة حماس وإسرائيل الالتزام بوقف لإطلاق النار الآن. إن وقفا لإطلاق النار في المتناول، ونحث جميع الأطراف على تحقيقيه من أجل ضمان إطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم حماس بقسوة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإنهاء المعاناة المروعة للمدنيين الفلسطينيين. وسأتناول ثلاث نقاط.

أولاً، إن نظام المعونة الإسرائيلي غير إنساني وغير فعال وخطير ويغذي عدم الاستقرار. والتقارير والصور التي وردت هذا الأسبوع عن الأطفال الذين يموتون من الجوع مروعة للغاية. وجيش الدفاع الإسرائيلي يطلق النار على المدنيين الفلسطينيين اليائسين بشكل شبه يومي. وحماس تستغل هذا الاضطراب. وندعو إسرائيل إلى إنهاء هذه الهجمات ومحاسبة المسؤولين عنها والعمل مع الأمم المتحدة لتنفيذ توزيع المعونة بشكل فعال، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي. وأود أن أؤكد من جديد دعم المملكة المتحدة الثابت والقاطع للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جهودهما الشجاعة لإيصال المساعدات إلى غزة. كما ندين الغارات الأخيرة على منظمة الصحة العالمية في دير البلح. ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني والمدنيين.

ثانيًا، ندين مقترحات وزير الدفاع كاتس بشأن التهجير القسري إلى رفح. ويستمر التوسع الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية بوتيرة متسارعة، وكذلك عنف المستوطنين، بل وحتى الإرهاب ضد الفلسطينيين. وهذه حملة متسارعة لمنع قيام دولة فلسطينية. وندين هذه الهجمات وندعو إسرائيل إلى محاسبة مواطنيها. كما نعارض إعادة طرح خطة التسوية E1 التي تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.

ثالثًا، نقول بكل وضوح إن حماس ألا تضطلع بأي دور في المستقبل في حكم غزة، ويجب ألا تكون قادرة على تهديد أمن إسرائيل مرة أخرى. بيد أن المنظمة التي تمثل بديلاً ذا مصداقية لحماس – السلطة الفلسطينية – تقوضها الإجراءات الإسرائيلية. فإسرائيل تحتجز 2,6 بليون دولار من إيرادات المقاصة، مما يشل الاقتصاد الفلسطيني ويدفع بالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية إلى حافة الهاوية. وهذا عمل لن يفضي إلى ضمان أمن إسرائيل.

إن المملكة المتحدة حازمة في التزامها بحل الدولتين، وقد أوضح وزير خارجية بلدي أننا على استعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات لمنع التآكل القسري للمسار العملي الوحيد نحو سلام دائم. ويشكل المؤتمر الذي سيعقد الأسبوع المقبل، برئاسة مشتركة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية، فرصة حيوية لإظهار قوة العزم الدولي على تأمين مستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، سيدي الرئيس، يشكر وفد بلدي السيناتور محمد إسحاق دار، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية باكستان، على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على ما وافانا به من معلومات مستكملة هامة، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمة المستمرة واللاإنسانية التي يعاني منها المدنيون في غزة.

ولا يزال القلق العميق يساور غيانا إزاء استمرار الحالة الأمنية المتقلبة في الشرق الأوسط، التي يغذيها في المقام الأول انتهاك القانون الدولي واللجوء إلى تدابير القوة رداً على تهديدات أمنية متصورة أو حقيقية. وإذا ما استمر هذا الاتجاه، فإن انعدام الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الدولي بأكمله.

وتواصل غيانا متابعة التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يتجلى هذا الاتجاه بشكل واضح. والنتيجة في غزة، بعد 21 شهراً من الحرب، هي أزمة إنسانية على نطاق واسع. وقد سلطت الإحاطات التي قدمتها الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الضوء على حالات النزوح الهائلة والمتعددة للمدنيين، وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، مع ارتفاع خطر المجاعة بشكل كبير للغاية وتقارير عن موت حتى الأطفال الرضع جوعًا، وعدم كفاية الاستجابة الإنسانية بسبب القيود المستمرة التي تفرضها إسرائيل. ومن الملفت للنظر بشكل خاص أن ما معدله 28 طفلاً يُقتلون يومياً في غزة، كما ذكرت منظمة اليونيسف. ولا شيء يمكن أن يبرر هذه الأزمة التي تم اختلاقها عمدًا وفرضها على المدنيين الفلسطينيين. وبعد أن شهدت غيانا الدمار في غزة على مدى عامين تقريباً، فإنها تكرر دعوتها لإسرائيل للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات التي تنظم الاحتلال وسير الحرب.

وقد أظهرت الأدلة أن المعلومات المضللة قد استُخدمت كسلاح في هذه الحرب. ورأينا ذلك في الادعاءات بتورط وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في أنشطة إرهابية، مما أدى إلى خفض تمويل الوكالة العام الماضي واتخاذ الحكومة الإسرائيلية في نهاية المطاف إجراءات تشريعية ضدها. وحدث ذلك على الرغم من عدم وجود أدلة دامغة تدعم هذه الادعاءات.

ونشهد نفس اتباع نفس الاستراتيجية فيما يتعلق بعمليات مؤسسة غزة الإنسانية، على الرغم من وجود أدلة على أنها لا تعمل وفقًا للمبادئ الإنسانية وعلى اقتراف أعمال القتل المتعمد واليومي للمدنيين وإصابتهم في مواقعها. وقيل لنا أن مؤسسة غزة الإنسانية هي الخيار الأفضل لإيصال المساعدات إلى المدنيين الفلسطينيين المحتاجين. لكن التقارير الواردة من الأمم المتحدة تتكلم عن قصة مختلفة تمامًا، وهو ما تؤكده أيضًا تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية والمصادر الإعلامية المطلعة على الوضع في غزة. ومن المهم التصدي لجميع الخطابات الكاذبة حول ما يحدث في غزة، كخطوة حاسمة نحو معالجة الإفلات من العقاب الذي اتسمت به الأعمال هناك، وتعزيز المساءلة. ولا نزال نعول على الأمم المتحدة وشركائها في غزة لتحقيق هذه الغاية.

ولا نزال نشعر بالأسف للطريقة العشوائية التي تتبعها إسرائيل في غاراتها على غزة، حيث يبدو أنه لا يوجد شيء تقريبًا خارج نطاق أهدافها. وقد شملت هذه الأهداف الأشخاص الذين يحتمون في المدارس والخيام، والأشخاص الذين يبحثون عن الطعام أو الماء أو إمدادات التغذية أو غيرها من المساعدات، وموظفو الإغاثة الطبية والإنسانية، والصحفيين. وفي أعقاب الغارة التي استهدفت كنيسة العائلة المقدسة في غزة الأسبوع الماضي، أحطنا علماً بالتفسير الذي قدمه جيش الدفاع الإسرائيلي بما في ذلك تأكيده على أنه يوجه ضرباته إلى أهداف عسكرية فقط. وتشدد غيانا على ضرورة عدم التهوين من العواقب الوخيمة للحرب الإسرائيلية على غزة، والتي أسفرت عن سقوط آلاف الضحايا. وهذه العواقب لا يمكن تبريرها بأي تفسير. ويبدأ الطريق إلى المساءلة بالاعتراف الكامل بجميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وينبغي للأطراف أن تتوصل على وجه الاستعجال إلى اتفاق على وقف لإطلاق النار في غزة. ولا تزال التكلفة المدنية خطيرة. ومن الضروري أيضًا أن يتم إطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة

دون شروط. وعلى نفس المنوال، يجب أيضًا إطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل دون تهمة. ويجب ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني إن أريد لهم أن الاستفادة الكاملة من الرفع المحدود للقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وعلاوة على ذلك، ندعو إسرائيل إلى التعاون مع الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني لضمان قدرتهم على تقديم المساعدات المنقذة للحياة للمدنيين.

وإذ تحيط غيانا علمًا بالتقارير التي تتكلم عن خطط لإنشاء منطقة احتواء في رفح، فإنها تدعو إسرائيل إلى عدم تنفيذ أي خطة من هذا القبيل، والتي من شأنها أن تزيد من تقييد حركة المدنيين في غزة وحصرهم في مساحة أصغر. وندعو إلى إنهاء التهجير المستمر للفلسطينيين في غزة. كما ندعو إلى إنهاء العنف المستمر ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك العنف الذي يرتكبه المستوطنون.

وأود أن أختتم كلمتي بحث مجلس الأمن على حماية حقوق الفلسطينيين. وفي صميم ذلك تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير من خلال تنفيذ حل الدولتين. ولا تزال غيانا تؤيد هذا الهدف تأييدا كاملا وتأمل أن يدفع المؤتمر الدولي الرفيع المستوى للتسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين، الذي سيعقد الأسبوع المقبل، هذه العملية إلى الأمام.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

أمام الشرق الأوسط طريق واضح نحو مستقبل أفضل. ويجب أن يتخذ المجلس خطوات ملموسة نحو السلام الدائم والازدهار. ويبدأ ذلك ببناء مستقبل للشعب في غزة بدون حماس. ويجب على المجلس أن يرقى إلى مستوى متطلبات اللحظة بالضغط على حماس كي تقبل اقتراح وقف إطلاق النار الذي قبلته إسرائيل بالفعل، وإطلاق سراح الرهائن الخمسين المتبقين المحتجزين منذ أكثر من 650 يومًا، ونزع سلاحها ومغادرة غزة إلى الأبد. إن حماية حماس من المساءلة يقوّض أمن إسرائيل ويكافئ الإرهاب ولا يفعل شيئًا لتحسين حياة الفلسطينيين.

ونذكّر المجلس والعالم بأن مواطنين أمريكيين – إيتاي تشين وعمر نيوترا – لا يزالان محتجزين لدى حماس. كما نؤكد على أن حماس تحتجز هدار غولدين منذ عام 2014. وآن الأوان لكي تعيد حماس جميع من احتجزتهم كرهائن. وتتحمل حماس وحدها المسؤولية عن المجزرة التي ارتكبتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما أنها مسؤولة عن استئناف الأعمال العدائية في آذار/مارس بعد رفضها لعدة مقترحات لوقف إطلاق النار.

لقد تناول ممثل إسرائيل مزاعم الإبادة الجماعية التي أطلقها البعض في هذه القاعة. وأنا أيضًا مضطر للتكلم عن هذا الأمر. إن هذه الاتهامات اتهامات ذات دوافع سياسية وكاذبة بشكل قاطع. وهي جزء من حملة دعائية متعمدة ومخزية، حيث تحاول حماس تحقيق انتصارات رمزية للتعويض عن الهزيمة الكاملة في الحرب. وتدحض الولايات المتحدة هذه الادعاءات جملةً وتفصيلاً. وتدعم أمريكا بشكل كامل حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وقد اتخذت إسرائيل العديد من التدابير للحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين وتلبية الاحتياجات الإنسانية. إن الخسائر في أرواح المدنيين في غزة أمر مأساوي، ولكن المسؤولية عن ذلك تقع

على عاتق حامس، التي يمكنها أيضًا وقف القتال اليوم من خلال الموافقة على وقف لإطلاق النار الذي قبلته إسرائيل بالفعل. وسأتطرق أيضًا إلى الادعاءات المتعلقة بخطط إسرائيل لنقل سكان غزة إلى بلدان أخرى. إن الولايات المتحدة لا تؤيد التهجير القسري للفلسطينيين من غزة. وقد قال الرئيس ترامب إنه لا أحد يطرد أي فلسطيني من غزة.

ويجب أن تقبل حماس الاتفاق المطروح على الطاولة. وأي شيء عدا ذلك لن يؤدي إلا إلى إدامة معاناة الرهائن في الأسر، ومعاناة عائلاتهم التي تتوق إلى لم شمل أحبائها، ومعاناة سكان غزة الذين يستحقون العيش أحراراً من طغيان حماس .

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية المتردية، ما من أحد يريد أن يرى الفلسطينيين في غزة يعانون من الجوع أو العطش. والولايات المتحدة تدعم تقديم المساعدة للمدنيين في غزة. وينبغي أن يحدث ذلك بطريقة لا تسمح لحماس بالاستفادة من الوضع. ونلاحظ الجهود المستمرة التي يبذلها جيش الدفاع الإسرائيلي لمنع إلحاق الضرر بالمدنيين في غزة. وعلى النقيض من ذلك، فإن استخدام حماس للمدنيين كدروع بشرية انتهاك مؤسف للقانون الإنساني الدولي. وتؤيد الولايات المتحدة حماية أرواح المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، امتثالاً للقانون الإنساني الدولي.

وفيما يتعلق بمقتل الفلسطينيين أثناء سعيهم للحصول على المساعدات، فإن الولايات المتحدة تنعى فقدان جميع الأرواح البريئة، ونتفق على ضرورة وصول المزيد من المساعدات بأمان إلى المحتاجين. وأود أن أشير إلى أن المأساة الأخيرة وقعت بالقرب من قوافل الأمم المتحدة بعد مرورها عبر معبر زيكيم. ومن المؤسف أن تواصل الأمم المتحدة رفضها لعروض مؤسسة غزة الإنسانية للتعاون وتنسيق جهود الإغاثة. كما تتقدم الولايات المتحدة بالتعازي في ضحايا كنيسة العائلة المقدسة في غزة. وقد طلبنا من إسرائيل التحقيق في الغارة وضمان سلامة جميع المدنيين، بمن في ذلك المسيحيون، وضمان سلامتهم.

وفيما يتعلق بمقتل المواطن الأمريكي في الضفة الغربية، كما قال السفير هاكابي، فقد طلبنا من إسرائيل التحقيق بقوة في مقتل المواطن الأمريكي سيف مسلط الذي كان يزور عائلته في سنجل عندما تعرض للضرب حتى الموت. ويجب أن تكون هناك محاسبة على هذا العمل الإجرامي والإرهابي. ونعرب عن تعازينا الحارة لعائلة سيف. وندين العنف الإجرامي من قبل أي طرف في الضفة الغربية وندعم الإجراءات التي تضمن بقاء جميع المدنيين، بمن فيهم المدنيون المسيحيون، في أمان.

ويجب أن يبدأ مستقبل الفلسطينيين في غزة بدون حماس. ويجب على حماس أن تنزع سلاحها وتغادر غزة، ويجب أن يعود الرهائن إلى ديارهم. وستحقق هذا الهدف الدبلوماسية الهادئة، وليس الأعمال الاستعراضية في نيويورك أو أي مكان آخر.

وفيما يتعلق بإيران، فإننا نعيش مرحلة حرجة مماثلة. ففي 21 حزيران/يونيه، قامت الولايات المتحدة بتدمير المنشآت النووية الإيرانية لإنهاء قدرة إيران على التخصيب النووي ووقف التهديد الذي تشكله الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم، وذلك دعماً لحق إسرائيل في الدفاع الجماعي عن النفس. وتواجه طهران الآن خياراً بعدما أنهى وقفُ إطلاق النار الذي تفاوضت عليه الولايات المتحدة الحربَ التي استمرت 12

يومًا. فمن جهة، يمكن أن تواصل إيران مسارها الحالي بعدم الامتثال لالتزامات الضمانات التي تفرضها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في محاولة لإعادة بناء برنامجها النووي في سرية. وبالفعل، أدى قانون إيران الذي يقضي بتعليق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إخفاء برنامجها عن عيون المجتمع الدولي. ويمكن أن تواصل إيران أيضا توجيه الموارد الحيوية للدولة إلى شبكة من الوكلاء والشركاء في الخارج لتقويض الأمن الإقليمي.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تسلك إيران مسارا مختلفا بإنهاء سعيها إلى حيازة السلاح النووي من خلال الدبلوماسية الهادفة والمحددة زمنيا. ويشكل هذا المسار الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام الدائم وما يرافقه من ازدهار واندماج عالمي أكبر لإيران وشعبها. وهو المسار الذي لا تزال تفضله الولايات المتحدة؛ ونحث إيران على اتباعه.

وفي غياب اتفاق، تواصل الولايات المتحدة فرض أقصى قدر من الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية لتقييد أي أنشطة، مثل السعي إلى حيازة السلاح النووي، من شأنها أن تهدد أمن مواطني الولايات المتحدة وموظفيها وشركائها في المنطقة.

ونشدد على البيان الصادر في 1 تموز/يوليه عن وزراء خارجية مجموعة الدول السبع الذي، أولاً، جدد التأكيد على أن إيران لا يمكنها أن تملك أسلحة نووية أبدا وأنها يجب أن تمتنع عن استئناف أنشطة التخصيب غير المبررة؛ وثانيًا، دعا إيران إلى استئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على وجه الاستعجال، بما في ذلك بتقديم معلومات يمكن التحقق منها عن جميع المواد النووية في إيران وإتاحة إمكانية الوصول لمفتشي الوكالة؛ وثالثًا، أدان الدعوات المستهجنة في إيران المنادية باعتقال المدير العام غروسي وإعدامه. ويجب أن يقف أعضاء المجلس والعالم متحدين لضمان عدم حيازة إيران أو تطويرها سلاحا نوويا على الإطلاق.

وستقوم الولايات المتحدة بدورها للمساعدة في صياغة واقع جديد في الشرق الأوسط، إلى جانب إسرائيل وشركائنا العرب. وتقع على عاتقنا مسؤولية جعل الشرق الأوسط منطقة يسود فيها السلام والازدهار والأمان والوئام والفرص والابتكار والإنجازات مثلما حلمت بذلك الأجيال السابقة.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنضم بدوري إلى الزملاء الآخرين في تقديم الشكر إلى الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الشاملة.

ما انفك الشرق الأوسط يشكل ملتقى الحضارات منذ آلاف السنين، لما يزخر به من تراث تاريخي وثقافي وديني. ولكن ما نشهده منذ ما يقرب من عامين يمثل للأسف حلقة مؤلمة من عدم الاستقرار الشديد ورفض التعايش والتدمير الكامل للإنسانية المشتركة.

لقد ارتكبت حماس أسوأ الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل ولا تزال تحتجز 50 رهينة بكل وحشية. كما أن الغارات الجوية التي تشنها إسرائيل وإطلاقها النار والقيود التي تفرضها على المساعدات الإنسانية تعرّض المدنيين الفلسطينيين في غزة أكثر فأكثر للموت والمجاعة. ويُحرم الشعب الفلسطيني على نحو متكرر،

في غزة والضفة الغربية على السواء، من حقه في الحياة والكرامة والتعايش. وأما في منطقة الشرق الأوسط ككل، فقد أصبحت صفارات الإنذار والغارات الجوية الوضع الطبيعي الجديد.

وأخذا بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى معالجة هذه الحقائق المقلقة، أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، ندعو جميع الأطراف في المنطقة، ولا سيما إسرائيل وحماس، إلى استعادة الإنسانية المشتركة. إن الإصابات المروعة، بما في ذلك مقتل 17 000 طفل في غزة؛ والجوع والفوضى والقتل في مواقع التوزيع التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية ومحيطها؛ والدمار الواسع النطاق الذي لحق بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المواقع الدينية والصحية والتابعة للأمم المتحدة، تشكل كلها أدلة صارخة على فقدان الإنسانية الأساسية. وفي الوقت نفسه، لن ننسى ما سببته حماس من رعب وصدمة لإسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن غير المعقول أن حماس لا تزال تحتجز الرهائن وتحتفظ بالرفات في الأنفاق، من دون أي اعتبار لخوف المدنيين ويأسهم في غزة. ومع تزايد المجاعة، ندعو إسرائيل إلى رفع جميع القيود المفروضة على المساعدات الإنسانية والسماح للأمم المتحدة بإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين في جميع أنحاء غزة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا القوي لجميع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجب أن يحمي الطرفان المدنيين وينخرطا بإخلاص في المحادثات للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن. ولا بد أن تنتهي الحرب في غزة الآن.

ثانيًا، يجب أن يتعايش الإسرائيليون والفلسطينيون، يهودًا ومسلمين ومسيحيين، في سلام وأمن دائمين. ويجب على الفور وقف أي إجراء يعيق هذا الاقتراح البسيط والواضح. إن أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية، بغض النظر عن جنسية الضحايا، أمر غير مقبول، وبالتالي يجب محاسبة جميع الجناة وفقًا للمعايير الدولية الواضحة. ويجب أن توقف إسرائيل الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ونعارض ما أعلنت عنه إسرائيل بشأن استئناف بناء المستوطنات في المنطقة E1. وسيؤدي ذلك إلى تقسيم الضفة الغربية لتصبح غير متصلة جغرافيا وسيزيد من تقويض إمكانية تحقيق حل الدولتين في المستقبل. كما نرفض الدعوات المنادية بالترحيل القسري للفلسطينيين، داخل غزة أو خارجها، مثل ما يسمى بخطة المدينة الإنسانية المقرر إقامتها على أنقاض مدينة رفح. ونواصل تقديم دعمنا المستمر للجهود الرامية إلى إحياء حل الدولتين.

ثالثًا، يجب أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة جاهدةً إلى وقف التصعيد وتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة من خلال الدبلوماسية. وندعو الأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة إلى الالتزام بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التسوية السلمية للمنازعات واحترام السيادة الإقليمية. ويجب أن تتوقف جميع الأعمال التي تزيد من تفاقم انعدام الأمن، سواء في البر أو البحر. وفي خضم انتشار العنف المستمر في المنطقة، يجب أن نبحث عن طرق لتحقيق السلام من خلال الحوار والدبلوماسية. وتمنحنا بوجه خاص المحادثات الجارية الآن في المنطقة بشأن عدم الانتشار لحظة هامة

للدبلوماسية. ولذلك، ندعو جميع الأطراف في المنطقة إلى اغتنام أي فرصة متاحة لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين لما فيه مصلحة الشعوب.

السيد محمد يوسف (الصومال): أعرب في مستهل كلمتي عن تقدير بلدي لعقد هذه الجلسة المفتوحة في وقت تتصاعد فيه التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وتستمر الأزمات المتراكمة في التفاقم دون حلول جذرية. كما نشكر السيد خالد الخياري، مساعد الأمين العام، على إحاطته القيمة للتطورات الراهنة.

لا تزال الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى وجه الخصوص قطاع غزة، تشهد واحدة من أفدح المآسي الإنسانية في العصر الحديث. فمع تجاوز عدد الضحايا 000 56، أغلبهم من الأطفال والنساء، ودمار غير مسبوق في البنية التحتية المدنية وحرمان الملايين من المياه والغذاء والرعاية الصحية، باتت الضرورة الأخلاقية والقانونية تتطلب تحركا عاجلا وحاسما من قبل هذا المجلس. وقد دخل الوضع في غزة مرحلة المجاعة الفعلية، مع تسجيل حالات يومية لانهيار الأطفال والبالغين نتيجة سوء التغذية الحاد ووفاة عدد كبير من المدنيين بسبب الأعمال العسكرية وآخرين جوعا في مشهد يجسد فشلا جماعيا وأخلاقيا وإنسانيا. ولقد حوصر المدنيون حتى من كسرة الخبز وقطرة الماء في خرق صريح لاتفاقيات جنيف وكل قواعد القانون الدولي الإنساني.

تجدد الصومال مطالبتها بوقف فوري وشامل لإطلاق النار ورفع الحصار الجائر المفروض على القطاع وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وآمن وفقا لمبادئ القانون الدولي الإنساني. كذلك، نعيد التأكيد على موقفنا الثابت والداعم لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي إقامة دولته المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة المملكة العربية السعودية وفرنسا نهاية هذا الشهر لإعادة التأكيد على الإجماع الدولي الداعم لحل الدولتين وتجديد الالتزام بالعمل الجماعي لذلك.

وفي الضفة الغربية المحتلة، يتفاقم الوضع يوما بعد يوم بفعل التوسع الاستيطاني غير القانوني والاقتحامات العسكرية المتكررة والاعتداءات اليومية من قبل المستوطنين على القرى الفلسطينية والمزارعين والممتلكات، في تحد مباشر للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2334 (2016). إننا نحذر من استمرار هذا المسار الذي يقوض بشكل مباشر أي أفق لعملية السلام ويكرس واقعا استعماريا على الأرض ويعمق مشاعر الإحباط والغضب لدى أجيال كاملة من الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بسورية، لا تزال الأزمة المستمرة تلقي بظلالها الثقيلة على ملايين المدنيين. ورغم هذا الواقع المظلم، ترحب الصومال باتفاق وقف إطلاق النار في محافظة السويداء ونأمل أن يمثل نقطة انطلاق نحو تهدئة أوسع. لكننا نعبر عن قلقنا البالغ في الوقت ذاته من الاعتداءات المتكررة على الأراضي السورية، بما في ذلك القصف الأخير الذي طال دمشق ومواقع في جنوب سورية. وإن استغلال بعض الأوضاع المحلية داخل مكونات المجتمع السوري لا يعطي بأي حال من الأحوال مبررا لانتهاك سيادة سورية. إن مثل هذه الأعمال تشكل خرقا سافرا لميثاق الأمم المتحدة ولكل الأعراف الدولية وتعرّض استقرار سورية

والمنطقة بأسرها للخطر. ونؤكد من جديد دعمنا للحل السياسي الشامل بقيادة سورية وملكية وطنية وفقا للقرار 2254 (2015).

وفي لبنان، فإن استمرار الانتهاكات على الحدود الجنوبية يحتم الالتزام بقرار مجلس الأمن 1701 (2006) ونؤكد على أهمية دعم مؤسسات الدولة اللبنانية، وفي مقدمتها الجيش اللبناني، لصون وحدة الدولة وأمنها واستقرارها.

التصعيد لم يعد مقتصرا على ساحة واحدة. فخلال الأشهر الماضية، رأينا عدوانا متكررا على غزة واشتباكات في جنوب لبنان واليمن وهجمات على سورية وتصعيدا خطيرا بين إسرائيل والجمهورية الإسلامية الإيرانية استمر 12 يوما. إننا نحذر من العواقب الوخيمة لهذا النمط من التصعيد الإقليمي المتعدد الجبهات والذي يهدد بتوسيع رقعة النزاع في المنطقة بأكملها ويجعلها مصدرا مستمرا ومركزيا للتوتر وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

وفي الختام، إن استقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامتها باتا متلازمين مع استقرار النظام الدولي ككل. وإن تكرار الانتهاكات وغض الظرف عن مصادر الأزمات، بما في ذلك الاحتلال الدائم للأراضي الفلسطينية، لا يؤدي سوى إلى إضعاف منظومة القانون الدولي وتشجيع منطق القوة والمعايير المزدوجة. آن الأوان أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته التاريخية ويقف أمام الانتهاكات التي تهدد الأمن الإقليمي والدولي ويعمل على تمكين الحلول السياسية العادلة والمستدامة وحماية المدنيين. نحن بحاجة اليوم لصوت القانون وحلول العدالة، لا لصوت السلاح والاستثناءات. ويظل الالتزام بروح ونص ميثاق الأمم المتحدة الإطار الأصوب والأنجح لضمان التعايش والاستقرار في الشرق الأوسط والعالم ككل.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد نائب رئيس الوزراء دار، وأشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تؤمن سلوفينيا إيمانًا راسخًا بأن السلام خيار. إن السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط هو أن تحل الخيارات الدبلوماسية محل الخيارات العسكرية وأن تُستبدل استراتيجيات الألعاب الصفرية النتيجة والإرهاب بالقبول بمستقبل مشترك. وأود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط.

أولاً، لا نزال نشعر بالأسى تجاه الحالة في غزة. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار. ونطالب بإطلاق سراح جميع الرهائن. وندعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة. فالأمم المتحدة ووكالاتها هي الوحيدة القادرة على تنفيذ هذه المهمة الجسيمة. وقد أثبتت أنها قادرة على القيام بعملها إذا لم تُمنع من ذلك. إن مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك المجاعة، لا يطاق. وتدق أكثر من 100 منظمة إنسانية ناقوس الخطر مع انتشار المجاعة الجماعية في جميع أنحاء غزة وإصابة زملائهم والأشخاص المستفيدين من خدماتهم بالهزال. إن المدنيين لا يتضورون جوعا؛ بل تجوعهم إسرائيل كسلاح من أسلحة الحرب. وسنتتبع عن كثب تنفيذ الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. ونظل حذرين نظرا لعدم وجود تغيير حقيقي بعدُ في الميدان. وسيكون التحسن الكبير في الحالة الإنسانية هو الدليل الوحيد على التزام إسرائيل. ولا يزال المدنيون الفلسطينيون يُقتلون أثناء انتظارهم للمياه والمساعدات

أو البحث عن مأوى، حتى في المدارس والمواقع الدينية. وندين بحزم الهجوم على كنيسة العائلة المقدسة. ويواصل موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني العمل في بيئة أمنية محفوفة بالمخاطر بمستوى غير مقبول ويواجهون تحديات تشغيلية لا يمكن تحملها. ولا يزالون يُقتلون مع إفلات الجناة من العقاب. ونسمع عن إجراء تحقيقات في الحوادث، ولكننا لم نحصل قط على نتائجها. وندين الهجوم الذي تعرضت له مؤخرا مرافق منظمة الصحة العالمية وموظفوها وندعو إلى إطلاق سراح الموظف المحتجَز. ونشعر بالفزع إزاء استمرار إصدار أوامر بالنزوح الجماعي.

لقد بدأ الأمر بالهجوم على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ثم امتد ذلك الهجوم ليصل إلى الأمين العام ويجري حاليا استهداف وكيل الأمين العام فليتشر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إن ما سمعناه اليوم من إسرائيل هو إصرار على منع الأمم المتحدة وذراعها الإنساني من مساعدة المدنيين الجائعين في الأراضي المحتلة نظرا لأنهم، كما قال زميلي من الجزائر، يقولون الحقيقة لأنهم يخدمون الإنسانية ويمثلونها. ويحدوني الأمل في أن ما سمعته إسرائيل اليوم من أعضاء المجلس وما ستسمعه من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وقت لاحق هو تصميمنا على عدم السماح بتفكيك النظام الذي بنيناه معا بعد مآسي الحرب العالمية الثانية والذي يمثل وجه الإنسانية لملايين المدنيين في جميع أنحاء العالم.

ثانيا، يجب ألا نترك غزة تحجب الحالة في الضفة الغربية. وتتحدث روايات غير مسبوقة عن عمليات القتل والهدم والتدمير والنزوح وفرض القيود. وتعارض سلوفينيا بشدة إحياء خطة الاستيطان E1 وتدعو إسرائيل إلى وقف الأنشطة التي تتعارض مباشرة مع فتوى محكمة العدل الدولية. ويجري النظر في فرض قيود إضافية على وكالة الأونروا، وهي وكالة بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار في جميع مناطق عملياتها التي تشمل أيضًا الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ويمارَس أقصى قدر من الضغط على السلطة الفلسطينية. وردا على تلك الأفعال والانتهاكات، اتخذت سلوفينيا المزيد من التدابير الثنائية في الأسبوع الماضي.

ثالثا، على الرغم من بعض الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل، لا تزال الحالة الإقليمية هشة والمستقبل غير مؤكد. وقد يتسبب استئناف الحوثيين لهجماتهم في البحر الأحمر في عواقب أمنية وإنسانية وبيئية وتجارية وخيمة داخل اليمن وخارجه. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تصاعد العنف في سورية ونجدد دعوتنا إلى حماية المدنيين والوقف الكامل لجميع أعمال العنف في جميع أنحاء البلد. وندعو إسرائيل إلى وقف هجماتها على سورية والتقيد باتفاق فض الاشتباك لعام 1974. ونرحب بالتقدم الذي شهده لبنان في الأشهر الأخيرة. وعلى الرغم من استمرار التحديات، يحتاج البلد إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونشدد على ضرورة ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم واحترام حرية تنقلهم.

وتحتاج المنطقة التي تتسم بعدم الاستقرار والنزاع إلى أسباب تدعو للتفاؤل. وتحتاج إلى تجاوز الوضع الراهن الذي ساد في العقود الماضية. وكما سبق التأكيد مرارا وتكرارا، تحتاج إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، احتراما كاملا. ونرحب بانعقاد مؤتمر حل الدولتين الأسبوع المقبل ونؤكد دعمنا الكامل له. وندعو إلى اتخاذ إجراءات واضحة وتقديم التزامات جلية.

ولا يمكن أن يصبح السلام الطويل الأمد حقيقة واقعة في المنطقة إلا من خلال حل الدولتين الذي تقبل بموجبه دولتان ديمقراطيتان – إسرائيل وفلسطين – أن تعيشا جنبًا إلى جنب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر سيارتو، وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب بالنيابة عن حكومة بلدي عن الامتنان لحكومة باكستان ولكم، سيدي الرئيس، على استخدام رئاستكم لمجلس الأمن لحث الجميع على إعادة تركيز كل الجهود على التسوية السلمية لجميع المنازعات الدائرة في جميع أنحاء العالم. ونقدّر ذلك ونتمنى لكم كل التوفيق في الفترة المتبقية من رئاستكم ووجودكم هنا في المجلس.

أمثل أحد بلدان أوروبا الوسطى ويعلم الذين يعيشون هناك علم اليقين أن أمن أوروبا الوسطى مرتبط ارتباطا وثيقا جدا بأمن الشرق الأوسط. ولذلك – وربما يكون هذا الأمر نهجًا أنانيًا – نهتم كثيرا بعودة السلام والاستقرار والأمن إلى منطقة الشرق الأوسط. ونؤيد بدون تحفظ التوصل إلى وقف لإطلاق النار واتفاق بشأن الرهائن في إسرائيل لسببين.

أولاً، يمكن أن يعيد هذا الاتفاق حقا أساسيا تماما من حقوق الإنسان إلى الناس الذين يعيشون في المنطقة، ألا وهو الحق في حياة آمنة ومأمونة من دون وجود تهديد يومي بالقصف وبشن هجمات صاروخية. ومن جهة أخرى، قد يتيح هذا الاتفاق في نهاية المطاف إمكانية إطلاق حماس سراح الرهينة الهنغاري. ونحث على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن ويحدونا الأمل في أن تتكلل جميع الجهود الرامية إلى إعادة الحرية لجميع الرهائن بالنجاح. ونحيط علما جميعًا بإجراء العديد من المحاولات في العقود الأخيرة لإعادة الاستقرار والأمن إلى الشرق الأوسط. ولكنها لم تنجح على الرغم من اتسام الكثير منها بحسن النوايا، باستثناء واحد متمثل في الاتفاق الإبراهيمي للسلام الذي بادر إليه الرئيس ترامب خلال فترة ولايته السابقة. لقد أعاد الاتفاق الإبراهيمي الأمل في أن تتمكن البلدان والشعوب في الشرق الأوسط من العيش معًا وجنبا إلى جنب في سلام من دون هجمات إرهابية. ونأمل أن تسمح الظروف للرئيس ترامب بمواصلة جهوده لتوسيع نطاق الاتفاق الإبراهيمي. ويمكنني أن أقول شخصيا، سيدي الرئيس، إنني فخور بأنني كنت وزير الخارجية الوحيد في العالم الذي حضر توقيع الاتفاق الإبراهيمي الأول في حدائق البيت الأبيض.

عندما أجلس هنا، لا أتكلم باسم بلد في أوروبا الوسطى فحسب، بل أتكلم أيضًا باسم بلد ذي تقاليد عريقة تمتد لألف عام بوصفه بلدا مسيحيا. وانطلاقًا من هذه الحقيقة، نشعر بحس المسؤولية وندعم جميع الطوائف المسيحية في جميع أنحاء العالم، خاصة إذا كانت تتعرض للهجوم أو الاضطهاد. ومن المؤسف أن ذلك يحدث في أماكن كثيرة من العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط، حيث مولت الحكومة الهنغارية حتى الآن 129 مشروعا لمساعدة الطوائف المسيحية بمبلغ 70 مليون دولار. وندين بأشد العبارات الممكنة المجازر الوحشية التي استهدفت في سورية أبناء الطائفة المسيحية بلا استثناء، من أطفال وشيوخ ونساء ورجال. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، ويجب إجراء تحقيق شامل في تلك الهجمات الإرهابية الوحشية. كما نأسف لما حدث لكنيسة العائلة المقدسة، وهنا أريد أن أقول إننا نرحب بالمشاورات التي جرت

للتو بين الفاتيكان وإسرائيل. ونأمل أن تنجح جميع هذه المفاوضات الرامية إلى توفير الأغذية والإمدادات الطبية على نحو مستدام للطائفة المسيحية في غزة. ونحاول أن نكون فاعلين وأوظف علاقاتي الودية مع الوزير ساعر. وقد قدمت الحكومة الهنغارية مساعدات مالية للكنيسة الكاثوليكية لتنفيذ برامجها الإنسانية والاجتماعية في غزة على أفضل نحو ممكن.

ولذلك، يمكن أن يعول المجلس على هنغاريا عندما يتعلق الأمر بالتسوية السلمية للنزاعات في الشرق الأوسط وإعادة حق جميع السكان في الشرق الأوسط في أن يعيشوا حياتهم بدون وجود تهديد يومي بالقصف وبشن هجمات إرهابية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دراغ أوبراين، وزير المناخ والطاقة والبيئة ووزير النقل في أيرلندا.

السيد أوبراين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر باكستان على عقد جلسة اليوم وأشكر أيضا الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تؤيد أيرلندا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

مما يدعو للأسف الشديد أن نلتقي مرة أخرى بينما لا تزال هذه المنطقة تشهد اضطرابات كبيرة، مع وجود أزمات متعددة بحيث تترابط العديد منها وتهدد جميعها بمزيد من التصعيد والدمار والمزيد من الخسائر المفجعة في أرواح المدنيين.

سأبدأ بالتطرق إلى الحالة المروعة والمتدهورة في غزة. واستمع المجلس في الأسبوع الماضي إلى وكيل الأمين العام فليتشر (انظر S/PV.9959)، الذي وصف الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في غزة، حيث تنفد الأغذية ويواجه من يسعون إلى الحصول عليها خطر التعرض للقتل، وحيث يفتقر النظام الصحي المدمَّر إلى المعدات الطبية الكافية والأدوية الأساسية، وحيث البنية التحتية المدنية الحيوية، مثل شبكات المياه والصرف الصحي، بعيدة عن متناول المحتاجين إليها بشدة.

وتشير التقارير إلى مقتل أكثر من 56 000 شخص وإصابة أكثر من 132 000 آخرين منذ بداية الحرب. لقد استمعنا الأسبوع الماضي إلى المديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة راسل، التي عرضت علينا هذه الأرقام المخيفة عندما أوضحت أن 28 طفلاً، أي ما يعادل صفا دراسيا كاملا من الأطفال، لقوا حتفهم كل يوم في غزة على مدار 21 شهرا المنصرمة.

لا بد من إنهاء الأعمال العدائية على وجه الاستعجال. وتدين أيرلندا مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتدين أيرلندا، بأشد العبارات الممكنة، احتجاز حماس غير المقبول للرهائن، كما دعت مراراً وتكراراً إلى إطلاق سراحهم. وأكرر هذا النداء مرة أخرى اليوم. وتحث أيرلندا جميع الأطراف على دعم الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق بشأن وقف جديد لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن. ويجب السماح بدخول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى جميع أنحاء غزة وتدعو أيرلندا إسرائيل – مرة أخرى وبأشد العبارات الممكنة – إلى رفع القيود

المفروضة على تدفق المساعدات فورا وتمكين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية على وجه الاستعجال من القيام بعملها المنقذ للحياة بأمان وفعالية، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية.

وأشار التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في شهر أيار/مايو إلى أن جميع سكان غزة يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه نصف مليون شخص المجاعة. لقد مر شهران من دون اتخاذ الإجراءات المناسبة. فالحالة الإنسانية لا تزال كارثية. ولا نزال نشهد حوادث الإصابات الجماعية في مراكز التوزيع التي يديرها متعاقدون من القطاع الخاص في إطار النموذج الجديد لإيصال المساعدات المعتمَد من إسرائيل. ومن المرعب أن أكثر من 800 فلسطيني قُتلوا أثناء سعيهم للحصول على المساعدات. ويجب أن نكون واضحين في وجوب عدم استخدام المساعدات المنقذة للحياة سلاحا على الإطلاق. ويجب اتباع المبادئ الإنسانية. ويجب عدم عسكرة المستشفيات أبدا ويجب ألا تُستهدف أبدا.

ولا تزال أيرلندا يساورها بالغ القلق إزاء الحالة في الضفة الغربية حيث تستمر العمليات العسكرية الإسرائيلية. ونشهد مستويات غير مسبوقة من العنف ونزوحا واسع النطاق للسكان الفلسطينيين ومستويات قياسية من بناء المستوطنات، في تعارض مع القانون الدولي. ولم يسبق مثيل لحجم هذا النزوح وسرعته وشدته. ونعارض بشدة أي خطوات لإجراء تغيير إقليمي أو ديموغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا تزال أيرلندا مقتنعة بأن تنفيذ حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار والأمن على الدوام لكل من إسرائيل وفلسطين والمنطقة ككل. ونرحب بإعادة انعقاد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين في نيويورك الأسبوع المقبل والذي ستشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته. ونأمل أن يكون المؤتمر لحظة حاسمة ليعرب المجتمع الدولي عن التزامه بالحفاظ على حل الدولتين.

ويساور أيرلندا بالغ القلق إزاء الحالة في سورية والعنف الطائفي المقلق وقتل المدنيين في جنوب غرب البلد. ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام وقف إطلاق النار. ويجب الحفاظ على سلامة جميع السوريين وحقوق الإنسان المكفولة لهم، بغض النظر عن دينهم أو عرقهم.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية العامة في المنطقة ولا بد من دعم القوات المسلحة اللبنانية لتوفير الأمن في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك في الجنوب، وستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان القيام بدور هام في هذا الصدد.

وترحب أيرلندا بالتقارير التي تفيد بأن إيران ستتحاور مع الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث – فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة – بشأن برنامجها النووي ويحدونا الأمل في التوصل إلى حل تفاوضي لمعالجة الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي. ويمكن أن تسهم إيران في الأمن الإقليمي بوقف دعمها الواضح للجماعات المسلحة غير الحكومية في المنطقة وينبغي أن تسهم في ذلك.

ومن الواضح أن الردود العسكرية لن تحقق حلولا دائمة في أي نزاع من النزاعات التي تعاني منها المنطقة ولن تحقق السلام والأمن اللذين تتوق إليهما وتستحقهما شعوب المنطقة. وتدعو أيرلندا المجتمع الدولي إلى التكاتف من أجل بذل كل ما في وسعه لإحلال السلام الدائم والمستدام في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد غريب آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب.

نخاطب المجلس في سياق يتسم بالانهيار المستمر للنظام القانوني الدولي وتآكل ميثاق الأمم المتحدة. ويشهد العالم – بغضب متزايد – على مدى العامين المنصرمين على وحشية النظام الإسرائيلي تجاه شعب فلسطين: قتل عشرات الآلاف أو تشويههم، وقصف المستشفيات والمدارس، وقتل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وتشريد الملايين من السكان، واستخدام التجويع سلاحا ضد شعب بأكمله. وتستمر هذه الفظائع بلا هوادة وتتصاعد وتيرتها يوميا.

لقد أصبحت الحالة اليوم أكثر كارثية. فقد ابتكر النظام الإسرائيلي أسلوبًا ممنهجًا للقتل باستهدافه عمدًا المدنيين الجائعين أثناء انتظارهم المساعدات المنقذة للحياة. وهذا ليس مجرد ضرب من ضروب القسوة، بل جريمة قتل جماعي متعمد. وما يجري في غزة ليس نزاعًا بين ندّين. إنها إبادة منظمة وممنهجة للسكان المدنيين الذين يحاصرهم نظام محتل مدعوم ومحمي من الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه ليست مجرد أزمة. إنها أخطر كارثة إنسانية في عصرنا. ويكشف حجمُ المعاناة وإفلات المعتدي من العقاب وشلل المجتمع الدولي عن انهيار كامل لمبدأ المساءلة. فقد قُتل أكثر من 57 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهُجِّر قسرا نحو مليونَي شخص. وتحولت غزة كلها إلى أنقاض. وتتعرض المستشفيات وملاجئ الأمم المتحدة والمدارس والبنية التحتية الأساسية لهجمات متعمدة. ويُستخدم التجويع سلاحا من أسلحة الحرب.

وتظل غزة رمزا قويا للمقاومة الصامدة وشاهدا صارخا على الظلم المستمر. وتتجسد هذه الحقيقة في قدرة شعبها الاستثنائية على الصمود إزاء الفظائع التي يرتكبها النظام الإرهابي الإسرائيلي بلا هوادة منذ 22 شهراً. واستخدمت إسرائيل وأجهزتها الإجرامية طوال هذه الفترة كل أدوات القمع التي يمكن تصورها، بما في ذلك الاستخدام البشع للعطش والجوع سلاحا، ضد السكان المدنيين العزل. ولكنهم فشلوا كالعادة في كسر الإرادة الحديدية للشعب الفلسطيني.

ويشكل الاستهداف المتعمد للمدنيين الجائعين، الذين يصطفون للحصول على الخبز أو المياه أو الإغاثة الإنسانية، جريمة حرب صارخة وجريمة ضد الإنسانية. ولا يمكن أن يتنصل المجتمع الدولي والدول الغربية، ولا سيما الدول التي تدعي مناصرة حقوق الإنسان في الغرب، من التواطؤ. ويجب أن يحاسَبوا على صمتهم ودعمهم وعلى إراقة دماء أكثر من 1 000 مدني قُتلوا بوحشية في ما يسمى بمراكز توزيع المساعدات التي حولتها الولايات المتحدة وإسرائيل إلى مصائد موت. ولم تفِ الدول الغربية بالتزاماتها بموجب المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وقد مكّن دعمها المستمر من ارتكاب الفظائع ومنع المجلس من الوفاء بولايته.

وفي الوقت نفسه، تستمر الحالة في الضفة الغربية المحتلة في التدهور. وينتهك توسيع إسرائيل للمستوطنات غير القانونية وعنف المستوطنين وسياسات الفصل العنصري المؤسسية المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة والقرار 2334 (2016) وتشكل جزءًا من استراتيجية أوسع للاحتلال الدائم والتطهير العرقي.

ويتجاوز التهديد الذي يشكله النظام الإسرائيلي حدود غزة وفلسطين. وكما ذكرت بالتفصيل في البيان الذي ألقيته يوم أمس في هذه القاعة (انظر S/PV.9962)، نفّذت إسرائيل، بالتعاون والتواطؤ الكاملين مع الولايات المتحدة، سلسلة من الهجمات العسكرية غير المبررة وغير القانونية ضد جمهورية إيران الإسلامية باستهدافها البنية التحتية النووية والمدنية والحيوية. وأسفرت هذه الهجمات عن وقوع إصابات بين المدنيين وقصفت منشآت خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشكل انتهاكًا واضحًا وجسيمًا للفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي. وقد أدان عموم الدول الأعضاء هذه الأعمال العدوانية على نطاق واسع باعتبارها تهديدًا خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل انتهاكها الصارخ لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها باحتلالها للأراضي السورية وسعيها إلى الضم غير المشروع والتوسع الاستيطاني، متحدية بذلك علنا ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويستمر هذا النظام أيضا في انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار المبرَم مع لبنان، مع خرق شبه يومي للمجال الجوي اللبناني وشن هجمات عشوائية واستمرار احتلال خمسة مواقع حدودية، وكل ذلك في انتهاك مباشر للقرار 1701 (2006).

وعلاوة على ذلك، قام النظام الإسرائيلي بأعمال عدوانية ضد سيادة اليمن وسلامة أراضيه، باستهداف البنية التحتية المدنية والتسبب في زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية المتردية أصلا في البلد.

وفي ضوء هذه الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي والتي تشكل تهديدا واضحا ومتزايدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، ندعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة.

أولا، يجب أن يطالب المجلس بوقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانيا، يجب أن يضمن المجلس إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق والعودة الآمنة للنازحين والإفراج عن جميع الفلسطينيين المحتجزين تعسفا.

ثالثا، يجب أن يرفض المجلس جميع مخططات التهجير القسري أو المناطق العازلة أو إعادة التوطين في بلد ثالث.

رابعا، يجب أن يدعم المجلس العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة ويعيد التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعاصمتها القدس الشريف.

خامسا، يجب أن يفرض المجلس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة.

سادسا، يجب أن يدين المجلس إسرائيل ويحمّلها المسؤولية الكاملة عن أعمالها العدوانية والفظائع التي ترتكبها ضد بلدان المنطقة في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وندعو أيضا جميع البلدان، فرادى وجماعات، إلى اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للضغط على النظام الإسرائيلي لوقف جرائمه. وفي هذا الصدد، أقترح أن يقرّ كل بلد التزاما بهذا الهدف ويعلنه ويفي به.

ويجب ألا يظل مجلس الأمن صامتا أمام الإبادة الجماعية والعدوان. إن حماية المدنيين وصون السلم ضرورتان قانونيتان وأخلاقيتان وليسا خيارين سياسيين. ولن يؤدي عدم التحرك إلى خيانة الشعب الفلسطيني فحسب، بل سيلحق أيضا ضررا دائما بمصداقية المجلس ومستقبل النظام القانوني الدولي.

وقامت ممثلة الولايات المتحدة اليوم بمحاولة يائسة في المجلس لتشويه الواقع وتبرير العمل العدواني الذي شنه بلدها ضد المنشآت النووية السلمية الإيرانية، بتصويره على أنه عمل مشروع وتقديم صورة مغلوطة عن البرنامج النووي الإيراني على أنه تهديد للسلام والأمن الدوليين. ولكن الحقائق واضحة وغنية عن البيان.

لقد تطرقتُ يوم أمس أمام المجلس إلى الأسباب الجذرية للحالة الراهنة. وكان هجوم الولايات المتحدة على المنشآت النووية السلمية الإيرانية انتهاكًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرار 2231 (2015) وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ووجه أيضا ضربة قوية إلى النظام العالمي لعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، تشكل حاليا الولايات المتحدة، إلى جانب النظام الإسرائيلي، المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة وتهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن ممثلة الولايات المتحدة ليست في وضع أخلاقي أو سياسي أو قانوني يسمح لها بإلقاء المحاضرات أو لوم إيران.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الباكستانية على عقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة.

يساور بنغلاديش بالغ القلق إزاء تصاعد العنف والمعاناة الهائلة للمدنيين الأبرياء في غزة. ومنذ بدء هذه المذبحة العشوائية، قُتل أكثر من 000 58 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. وتستخدم إسرائيل التجويع والتهجير القسري لمواصلة التطهير العرقي للشعب الفلسطيني عن قصد. إن جزءا كبيرا من الأراضي اليوم في حالة خراب، مع تدمير كامل للبنية التحتية اللازمة لاستمرار الحياة.

وندين بشدة هذا القتل الجماعي وعنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، في تحد للنداءات المتكررة للمجتمع الدولي. كما نعارض بشدة خطة إسرائيل لدفع سكان غزة الجوعى والعطشى إلى ما يسمى بالمدينة الإنسانية التي أدانها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، السيد إيهود أولمرت، باعتبارها مجرد معسكر اعتقال. وندعو أيضا إلى تعزيز وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لكفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بلا عوائق. ويجب أن ينفذ المجتمع الدولي الأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الإبادة الجماعية في غزة.

وستواصل بنغلاديش الدعوة إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تملك مقومات البقاء وذات السيادة، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا هو الحل الوحيد المستدام للأزمة في الشرق الأوسط. ونحث أيضا مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات فورية للتوصية بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ونؤيد التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين. ونظل ثابتين وواضحين في دعوتنا للمجتمع الدولي إلى العمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين للقضية الفلسطينية على أساس القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة وتطلعات الفلسطينيين من أجل السلام والكرامة والعدالة. وتحقيقًا لهذه الغاية، ندين قرار البرلمان الإسرائيلي بمعارضة إقامة دولة فلسطين المستقلة. ونرحب بانعقاد المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الأسبوع المقبل، والذي ستشارك المملكة العربية السعودية وفرنسا في تولي رئاسته، بهدف التعجيل بعملية تنفيذ حل الدولتين.

وتؤمن بنغلاديش إيمانا راسخا بأن سيادة أي دولة وسلامة أراضيها لا يجوز انتهاكهما. ونكرر إدانتنا للقصف غير المبرر الذي شنته إسرائيل مؤخرا في سورية وإيران ولبنان. ويجب أيضا أن تنهي إسرائيل احتلالها غير القانوني في سورية ولبنان. وتكرر بنغلاديش موقفها الثابت المؤيد للتسوية السلمية للنزاعات من خلال الحوار والدبلوماسية.

ختاما، تدعو بنغلاديش الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى المشاركة على نحو استباقي في الجهود الرامية إلى وقف التصعيد وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ونحث مرة أخرى، أمام المجلس، الجميع على وقف جميع أشكال الأعمال العدائية المسلحة والقمع العنيف الممارَس ضد الشعب الفلسطيني والبلدان الأخرى. وإلا فإن الأجيال القادمة لن تسامحنا أبدًا. فلنؤكد من جديد التزامنا بالسلام ونقول "لن يتكرر ذلك أبدا" للعنف والحرب والإبادة الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/20.